الجمهورية العربية المتحدة

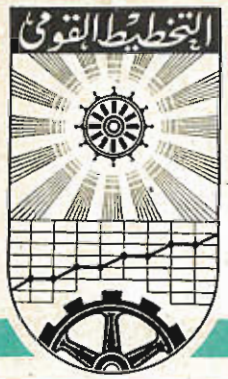

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٦٨٧)

دراسات

فى

التخطيط الاقتصادى الأقليمى

Regional economic planning

تأليف

دكتور

عز الدين همام أحمد

(الدورة التدريبية طويلة الأجل
للعاملين بالادارة المحلية)

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

مقدمـــــة

منذ أن اتخذت الجمهوريه العربيه المتحده بأسلوب التخطيط وسيله لتنميه اقتصادياتها تطبيقا لما اعتنقه الشعب من مبادئ اشتراكيه وكلنا يسمع اصطلاح التخطيط يتردد بين آونه وأخرى بين مختلف الناس حتى أصبح مفهوم التخطيط واضحا فى ذهن الكثيرين بأنه ذلك المنهاج الاقتصادى العلمى الهادف الذى يقوم على تعبئه موارد الدوله وطاقاتها وأجهزتها المختلفه واستغلالها أفضل استغلال بأقل تكلفه ممكنه تحقيقا لأقصى معدل ممكن للنمو الاقتصادى فى أقصر وقت ممكن من أجل رفع مستوى جميع أفراد الشعب غير أنه وان كان هذا المفهوم هو فعلا مفهوم التخطيط الا أنه فى حقيقه الأمر مفهوم ينصب على التخطيط بمعناه القومى الشامل فقط National planning ، أى ذلك الأسلوب من التخطيط الذى يرمى الى التنميه على مستوى الدوله ككل أما غير هذا من مفاهيم التخطيط ومنها مفهوم التخطيط الاقليمى فانه قد لا يتبادر الى ذهن الكثيرين . ولعل الناس معذورون فى هذا لحداثه عهدنا بالتخطيط بصفه عامه والتخطيط الاقليمى بصفه خاصه فاذا أضفنا الى ذلك الوفرة النسبيه للدراسات عن موضوع التخطيط الشامل والندره النسبيه عن موضوع التخطيط الاقليمى لأدركنا السبب فى شيوع المفهوم الأول وغموض المفهوم الثانى .

من أجل هذا ومن أجل التعريف بالتخطيط الأقليمى حاولت وقد سنحت لى الفرصه بالقيام بتدريس موضوعه للدوره التدريبيه طويلة الأجل لموظفى الاداره المحليه أن أساهم بهذه الدراسات عسى أن يجد فيها القارئ ما يفيد .

والله ولى التوفيق ...

دكتور

عز الدين همام أحمد

مايو ١٩٦٦

الفهرس

الموضـــوع	الصحيفـــه
١ــ مقدمـــه	أ
٢ــ فهرســت	ب
٣ــ ماهية التخطيط الاقليمـــــــى	١
٤ــ مبررات الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمـى	٣
٥ــ بواعث التخطيط الاقليمى فى الدول المتقدمه والمتخلفـــــه	٥
٦ــ ضرورة التكامل بين الخطط الاقليميه بمستوياتها المختلفه والخطه القوميـــــــــه	٧
٧ــ الاحتياجات الأساسيه لرسم وتنفيذ الخطـــط الاقليميـــــه	١١
٨ــ تصميم خطه التنميه الاقليميه وتنفيذهـــا	١٤
٩ــ خطوات رسم الخطط الاقليميه للتنميه الاقتصاديه	١٩
١٠ــ تنفيـــذ خطه التنميه الاقليميه وادارتهـــا	٢٥
١١ــ متابعة تنفيذ خطه التنميه الاقليميـــــــه	٢٧
١٢ــ تقييم المشروعات	٣٥

الموضـــــوع	الصحيفـــه
١٣ــ بعض الأساليب التحليليه المستخدمه فى التخطيط الاقليمـــــى	٤٨
أ) التنبأ والاســـــــقاط	٤٨
ب) تقدير الدخل الاقليمى والحسابات الاقليميـــه	٤٩
حـ) التدفقات الاقليميه وميزان المدفوعـــــات	٥١
د) تحليل الدوره الاقليميـــه وتحليل المضاعـف	٥٢
هـ) تحديد موقع المشروعات الصناعيه الفرديـــــه	٥٣
ــ الدراســة التحليلية للتكاليف النســبيــه	
و) المدخلات والمخرجـــات	٦٠
ن) تكامل المشــروعات الصناعيـــــــــــــه	
التحليل المركب للأنشطــه الصناعيـــــــه	٦٠
ح) البرامج الخطيه الاقليميـــه	٦٣
١٤ــ تصنيع الأقاليم المتخلفـــــه	٦٤
١٥ــ المراجـــــع	٦٩

==========

ما هيـــه التخطيط الأقليمـــى

ان مـــن يتمعن فـــى المفهـوم السابق للتخطيط الشامل لابد وأن تتضح له بعـــض أبعـاد Dimensions رئيسيه ينطوى عليها هذا المفهوم . هذه الأبعـاد كما هـو واضح أولها يرتبط بحجم الموارد المتاحه للتنميه والثانى يرتبط بالزمن اللا زم لتحقيق معدل التنميـــه والثالث يرتبط بما تستهدفه عمليه التنميه ذاتها من عداله فى توزيع الناتج بين مختلف المواطنـــين القاطنين فى مختلف أقاليم الدوله النامیه وأرجائها المتعدده أو بمعنى آخر يرتبط بالبعد المكانـــى التى تشمله عمليه التنميه ذاتها ولهذا فانه يمكن القول بأن الأبعاد التى تنطوى عليها عمليـــه التخطيط الشامل تنحصر بصفه رئيسيه فى حجم الموارد والبعد الزمنى والبعد المكانى .

فأما البعد المتصل بحجم الموارد فتبدو أهميته واضحه اذا علمنا أن الحجم المتاح مـــن الموارد هو العامل المحدد للتنميه باعتباره الركيزه التى تقوم عليها عمليه التنميه ذاتها ، فاذا كانت موارد دوله من الدول محدوده فان امكانيات تنميتها تكون محدوده أيضا أما اذا كانت مـــوارد الدوله وفيره فان امكانيات تنميتها تصبح أمرا يسيرا . ومن البديهى أن ما ينطبق على الدوله فـى هذا الصدد ينطبق أيضا على كل اقليم من الأقاليم المكونه لهذه الدوله على حده فاذا كانت موارد اقليم من أقاليم الدوله محدوده كانت ممكنات تنميته محدوده والعكس .

هذا اذا افترضنا أن تنميه أى أقليم من الأقاليم لا بد وأن تتم فى حدود موارده الذاتيـــه فقط أما اذا افترضنا امكانيه تنقل عناصر الانتاج من اقليم لآخر فان ممكنات التنميه فى هذه الحالـه تصبح أكثر يسرا ومن حسن الحظ أن أدى التقدم العلمى فى السنوات الأخيره خاصه فى وسائـــل المواصلات الى امكانيه تنقل عناصر الانتاج مما ترتب عليه تخفيف حده أثر محدوديه الموارد الاقليميه على عمليه التنميه .

أما البعد الثانى وهو البعد الزمنى فترجع أهميته الى ما تفرضه عمليه التنميه بأهـدافهـا الطموحه من تنافس على استخدام الموارد المحدوده مما يترتب عليه ضروره تخطيط عمليه التنميـــه بحيث تتم فى مراحل زمنيه متلاحقة . ليس هذا فقط بل أن طبيعه عمليه التنميه ذاتها تحتـــم ضروره مرور فترات زمنيه متباينه بين البدء فى تنفيذ المشروعات الاستثماريه والحصول على عوائـد منها

فبينما تحقق بعض المشروعات عائدها فى فترة زمنيه قصيره فان بعض مشروعات أخرى لا يتحقق العائد منها سوى بعد مرور بضع سنوات كمشروع السد العالى ومشروعات استصلاح الأراضى مثلا ٠

أما البعد الثالث هو البعد المكانى فيمكن تصور أهميته اذا أدركنا ما يترتب على تركيز برامج التنميه ومشروعاتها المختلفه فى مناطق معينه من الدوله وما يترتب على ذلك من قصر عائد التنميه على هذه المناطق دون غيرها وبين توزيع هذه البرامج والمشروعات بين مختلف الأقاليم طبقا للظروف الاقتصاديه السائده فى كل منها وما يترتب على ذلك من عداله توزيع عائد التنميه على الجميع ٠

ومما من شك فى أن قصر عائد التنميه على مناطق محدوده لن يؤدى الى شئ سوى الى زيادة غنى هذه المناطق وأستمرار تخلف المناطق الأخرى بينما يحقق حسن توزيع هذه المشروعات على مختلف المناطق الى تحقيق نوع من العداله الاجتماعيه بين جميع المواطنين الأمر الذى يترتب عليه تدعيم المبادئ الاشتراكيه التى من أجلها شرع التخطيط وسيله لاحداث التنميه ٠

لهذا فانه اذا كان التخطيط الشامل سبيل الى تنميه اقتصاديات الدوله ككل فان شمول آثار التنميه لكل أرجاء الدوله أمر لا يمكن تجاهله تحقيقا لمبدأ الكفايه والعدل حيث تتحقق الكفايه بتوزيع برامج الخطه ومشروعاتها على مختلف أقاليم الدوله التوزيع الاقتصادى الأمثل وتتحقق العداله عن طريق تقريب الفوارق فى الدخول بين هذه الأقاليم ٠

وفى ضوء ما تقدم يمكن بصفة عامة تعريف التخطيط الأقليمى Regional economic planning بأنه ذلك البعد من أبعاد التخطيط الشامل الذى يدخله المخطط فى اعتباره عند تصميم الخطه القوميه الشامله من أجل تحقيق الكفايه والعدل بين مختلف أقاليم الدوله ووحداتها المختلفه ٠

هذا هو التعريف الشامل للتخطيط الاقليمى وبجانب هذا التعريف توجد مفاهيم أخرى منها :—

أ — قد يقصد بالتخطيط الأقليمى التخطيط لمدينه معينه ، أو ولاية من الولايات ، أو لمنطقه متخلفه ، أو لوادى أحد الأنهار ، أو لمنطقه حضريه بأكملها أو غير ذلك من المعانى ٠ وفى كل هذه الأحوال ينظر الى كل منها على أنها ذات كيان اقتصادى مستقل (١)

---

(١) وفى كل هذه الأحوال يكون من المفترض قيام سلطات محليه مسئوله لها من النفوذ والموارد الماليه ما يتيح تنفيذ هذه الخطط ٠

ب — وقد يقصد بالتخطيط الأقليمى اختبار مدى تجاوب الخطط الأقليميه المختلفه مع بعضها ومع الخطه القوميه الشامله ٠

جـ — كما قد يقصد بالتخطيط الأقليمى تحديد موقع المشروعات المختلفه للخطه القوميه بين مختلف الأقاليم عملا على الوصول بهذه المواقع الى المواقع المثلى وأملا فى تصغير الفجوه بين انتاجيه المشروعات والدخل بين مختلف أقاليم الدوله ٠

مبررات الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى

تنبعث أهميه التخطيط الأقليمى كبعد من أبعاد التخطيط القومى الشامل فى أيه دوله من الدول من عدد من الاعتبارات الأساسيه يؤدى اغفالها الى أضعاف فاعليه عمليه التخطيط فى الوصول الى تحقيق أهدافها المرسومه ، هذه العوامل هى :—

١— أن التخطيط الأقليمى — كما سلف الاشاره — هو الوسيله الفعاله لتحقيق العداله وتكافؤ الفرص بين المواطنين فى مختلف أقاليم الدوله اذ عن طريقه يمكن التعجيل بعمليه التنميه فى الأقاليم المتخلفه عنها فى الأقاليم المتقدمه ومن ثم تقريب الفوارق بين هذه الأقاليم — هذا ويؤدى أغفال الأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى الى انعكاسات اجتماعيه أو سياسيه غير مرغوب فيها لاستقرار المجتمع مما قد يترتب عليه أحيانا فشل خطه التنميه كلها ٠

٢— أن الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى يؤدى بصفة عامة الى زيادة معدل التنميه عنه فى حاله اغفال الأخذ به ٠

٣— أن الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى يؤدى الى توازن ناتج الاستثمار الفردى مع عائده للمجتمع كله ومن ثم يؤكد ويضمن تدفق الاستثمار الخاص فى الاتجاهات المرغوبه اجتماعيا ٠

ويمكن ادراك المبررين الثانى والثالث اذا ما علمنا صعوبه قيام الصناعات الناشئه فى الأقاليم المتخلفه فى نفس الوقت الذى تكون فيه هذه الصناعات قد توطنت[1] فى أقاليم أخرى حيث الموارد الطبيعيه متاحه لقيامها وحيث الجاذبيه لانتقال عناصر الانتاج اليها كبيره دون أن تكون

---

(١) مما يترتب عليه انخفاض تكاليف الانتاج بسبب الوفورات الداخليه والخارجيه لهذا النوع من الصناعات الامر الذى يضعف من قدره الصناعات الناشئه فى المناطق المتخلفه عن منافستها فى ظل نظام غير مخطط ٠

هذه المشروعات خاضعه لتخطيط معين ٠

٤ــ أن التخطيط الأقليمى وسيله فعاله لاحداث تجاوب فعال بين المواطنين فى مختلف الأقاليم وبين خطه التنميه الأمر الذى يدعو الى نجاحها ٠

هذه هى مبررات الأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى بصفة عامة ولعل من الأمور الجديره بالاشاره فى هذا المقام أن نوضح أن هذه المبررات قد اختلفت فى نشوئها وأهميتها فى كل من الدول المتقدمه والمتخلفه باختلاف الظروف التى اكتنفت كل منهما وسنوضح فيما يلى أوجه الاختلاف بينهما ٠

بواعث التخطيط الاقليمى فى الدول المتقدمه والدول المتخلفه

تختلف البواعث على الأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى فى كل من الدول المتقدمه والدول المتخلفه طبقا لظروف كل من هذه الدول ونشأتها التاريخيه ٠

أ) ففى الدول المتقدمه : — لم تكن هناك حاجه بحكومات الأقاليم والولايات المختلفه التى تتكون منها هذه الدول فى الوقت الحاضر للأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى قبل الانضمام تحت لواء نظام الحكم الفدرالى Federal state governments حيث كان كل أقليم أو ولايه مستقل عن الآخر فى تدبير شئونه ٠ فلما انضمت هذه الأقاليم والولايات تحت لواء الحكومات المركزيه الفدراليه وامتد سلطان هذه الحكومات على مختلف أقاليم الدوله التى تكونت منها أصبح التخطيط الأقليمى ضروره لازالة الفوارق التى أخذت فى الظهور بين مختلف الأقاليم سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ولهذا أخذت الحكومات المركزية بهذا الأسلوب فى تخطيط اقتصادياتها ٠

ولا يعتبر ظهور الفوارق بين مختلف الأقاليم التى أشرفت عليها الحكومات الفدراليه هو الباعث الوحيد على الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى اذا بجانب هذا الباعث انبثق باعث آخر بسبب ما أدى اليه تقدم المواصلات وسهوله الانتقال بين مختلف الأقاليم أسفر عن انتقال جانب من الاستثمارات التى كانت مستغله فى الصناعه الراسخه فى بعض الأقاليم الى بعض أقاليم أخرى جديده من تلك التى انضمت تحت لواء الحكومات الفدراليه مما ترتب عليه تدهور الصناعات القديمه وتفشى البطاله والفقر بين عمالها وانتعاش الصناعه فى الأقاليم الجديده التى انتقلت اليها هذه الاستثمارات وبالتالى تقدمها الأمر الذى كانت نتيجته فى النهايه تباين المستوى بين الأقاليم المختلفه ٠ وهو وضع لم تكن لترضى به الحكومات الفدراليه ولهذا لجأت الى التخطيط الاقليمى كوسيله لازالة هذه الفوارق ٠

من هذا يتبين أن البواعث على الأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى فى الدول المتقدمه راجعه الى ما اكتنف ظروف تكوين هذه الدول من ملابسات اقتصاديه أدت الى ظهور الفوارق بين مختلف الأقاليم ٠

ب) فى الدول المتخلفه

يرجع الباعث على الأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى فى هذه الدول الى أنه الوسيله لتحقيق العداله بين المواطنين بازاله الفروق الاقتصاديه والاجتماعيه القائمه بين مختلف مناطق الدوله وتقريبها ما أمكن تجاوبا مع مشاعر الجماهير التى أتت بالحكومات الثوريه لهذه الدول لمناصب الحكم .

فالشعوب فى الدول المتخلفه حين تقوم بثوراتها على الأوضاع الاقتصاديه والاجتماعيه السائده فى مرحله التخلف تتطلع دائما الى تحقيق هدفين هما الكفايه والعدل ، ولا سبيل لتحقيق العدل الا اذا أخذت الخطه القوميه فى الاعتبار ما هو قائم من فروق يتحتم ازالتها ولا سبيل للحكومات فى هذه الدول لتحقيق أهداف الجماهير الا عن طريق التخطيط الاقليمى فى كل مستوياته .

هذا ويعتبر التخطيط الأقليمى فى كل من الدول المتقدمه والمتخلفه على السواء وسيله لاحداث التجاوب بين الشعب وبين خطه التنميه القوميه الأمر الذى يترتب عليه نجاح خطه التنميه وتدعيمها .

ومن الجدير بالذكر فى هذا المجال أيضا أن ازاله الفوارق بين مختلف الأقاليم عن طريق التخطيط الأقليمى لا بد وأن تترتب عليها تكلفه يقع عبؤها على المجتمع فى الزمن القصير وما من شك فى أنه من المرغوب فيه أن يتحمل المجتمع ككل أعباء هذه التكلفه باعتبارها الثمن الذى يكفل تحقيق الاستقرار الاجتماعى وضمان ولاء الشعب بمختلف طبقاته للدوله .

ضـرورة التكامل بين الخطط الاقليمية على مختلف المستويات والخطة القوميـــة

ان التكامل بين الخطة القوميه والخطط الاقليميه على مستوياتها المختلفه لدوله من الـدول أمر ضرورى لا لمجرد تحقيق الأهداف السالف الاشاره اليها فقط من تحقيق للعداله وزيادة للكفايـه وما الى ذلك من الأهداف فقط بل هو ضرورى أيضا لسلامة قيام الخطه القوميه على أسس من الدراسة التحليليه التخطيطيه الواعيه كذلك . ويمكن ادراك هذه الحقيقة بوضوح اذا ما استعرضنا الأمثلـه الآتيـــه :-

أ) اذا افترضنا أن سلطه من سلطات الحكم المحلى فى اقليم من الأقاليم رغبت فى اقامه مشروع اقتصادى معين هادفه من وراء ذلك لتنميه اقتصاديات هذا الأقليم فان هذه السلطه لابد وأن تحدد قبل تنفيذ هذا المشروع ما هيه الحجم الاقتصادى لهذا المشروع . وما من شك فى أنه لتقرير هـــذا الحجم لا بد وأن يتجه تفكير المخطط الاقليمى الى ضروره تقرير هذا الحجم وفقا للاعتبارات الاقتصاديه السليمة وفى مقدمتها ضروره قيام هذا المشروع وفقا للحجم الذى يحقق للمشروع ما هو مرغوب فيه مـــن وفورات اقتصاديه الأمر الذى يعنى ضروره قيام المشروع فى ظل اقتصاديات الانتاج الكبير large scale production فاذا ما تقرر ذلك فانه يكون من المحتمل أن يصبح انتاج المشروع وفقا لهذا الحجم من الوفره بحيث يفيض عن حاجة الأقليم . وفى هذه الحاله اذا لـم يدخل المخطط على المستوى القومى ضروره تصريف هذا الفائض فى الأسواق الأقليميه الأخرى فانـه قد يتحتم على المخطط الاقليمى اما ضروره العدول عن المشروع لو قصر تصريف انتاجه على الأقليـم المقام فيه فقط لما يؤدى اليه ذلك من تصميم المشروع على نطاق صغير لا يتمتع بالوفورات الاقتصاديـه للمشروعات كبيره الحجم او اقامته على غير أسس اقتصاديه سليمه مما يؤدى الى فشل المشروع فى النهايه .

من هذا يتبين أن تكامل الخطط الاقليميه والقوميه أمر ضرورى تحتمه ظروف تحقيق اقتصـاديات المشروعات المختلفه لمختلف الأقاليم الأمر الذى يؤدى اهماله الى حرمان هذه المشروعات مـــن التمتع بميزات انخفاض وحده التكاليف الى حدها الأدنى lowest unit - cost operations فضلا عن امكانيه صيانه رأس المال . concerving capital

هذا من وجهه النظر الاقليميه، أما من وجهه النظر القوميه فيمكن ادراك ميزات التكامل هـــذه

اذا ما أمعنا النظر فى المثل الثانى والذى يرتبط ارتباطا مباشرا بالكيفيه التى يمكن بها للمخطط القومى توزيع الموارد الاستثماريه المحدوده للدوله بين مختلف الأقاليم :—

ب) اذا افترضنا أن المخطط القومى فكر فى اقامة مشروع سد من السدود لما يتوقعه من عوائد كبيره يمكن تحقيقها من تنفيذ هذا السد فكيف يمكن لهذا المخطط أن يقرر موقع تنفيذ هذا المشروع الضخم الذى يتطلب تنفيذه استثمارات كبيره يخرج تدبيرها عن امكانيات اقليم معين من الأقاليم الى امكانيات الحكومه المركزيه نفسها .

هذا ومن المعلوم أن استثمارات مثل هذه المشروعات الكبيره كمشروعات السدود ومشروعات الصناعات الثقيله لابد وأن تعتمد على تمويل الحكومه المركزيه لا الحكومه المحليه المقرر اقامه المشروع فى نطاق اقليمها .

ان المخطط القومى حين يفكر فى أى اقليم من أقاليم الدوله يجب تقرير اقامه مثل هذا المشروع لابد وأن يدخل فى اعتباره ضروره دراسة أولويه هذا المشروع على غيره من المشروعات سواء المشروعات التى تقع فى نطاق القطاعات الاقتصاديه الأخرى التى لاتشمل مثل هذا المشروع أو المشروعات الأخرى التى تقع ضمن نفس القطاع . فاذا كان المشروع المزمع تنفيذه اقامه سد مثلا فانه يجب أن يقرر أولا أفضليه توجيه الاستثمارات المتاحه نحو اقامه مشروع السد هذا عن مشروع اقامه مصنع للحديد والصلب مثلا وكلاهما من قطاعين اقتصاديين مختلفين فاذا ما تبين أفضليته على مشروع هذا المصنع وجب أن يقرر افضليه اقامه مشروع السد من ارتفاع وتصميم معين مثلا على اقامه سد من ارتفاع وتصميم آخر فاذا ما استقر على رأى فى هذا الصدد وجب أن ينتقل بتفكيره الى أنسب الاقاليم بل وأنسب المواقع داخل الأقليم يمكن اقامه السد عليه .

وما من شك فى أن تقرير المخطط لهذه الافضليات لابد وأن يستند الى القاعده والأساليب المصطلح عليها للوصول الى مثل هذا القرار وهى أى هذه الاختبارات يحقق أكبر العوائد الاجتماعيه والاقتصاديه بأقل تكلفه ممكنه The optimum social and economic benefits with the least cost وللوصول الى تحقيق هذا الغرض لابد وأن يعتمد المخطط القومى على ما يمكن أن يستخلصه من نتائج من دراسة مختلف الخطط الأقليميه فاذا كانت الخطط الأقليميه وافيه بهذا الغرض أصبحت مهمه المخطط القومى فى تقرير هذه الأولويات أمرا ميسورا أما اذا لم تكن هناك خطط اقليميه اطلاقا أو كانت هذه الخطط غير مدروسة دراسه كافيه فان مهمه

المخطط القومى فى تقرير هذه الأولويات تصبح صعبه للغايه وذات نتائج غير مضمونه الأمر الذى يعود على كل من الخطه القوميه والخطط الأقليميه بأبلغ الأضرار . تلك هى المزايا التى تتحقق بتكامل كل من التخطيطين الاقليمى والشامل فاذا أردنا أن نتعرف على بعض المزايا التى يحققها التكامل بين التخطيط الأقليمى والتخطيط الحضرى urban planning (تخطيط المدن)(١)

ومن ثم التكامل بين التخطيط القومى والتخطيط الحضرى لوجدنا ذلك واضحا فى السياق الآتى :—

اذا افترضنا أن الخطه الأقليميه أسفرت عن اقامه مشروع معين فى اقليم معين فان تنفيذ هذا المشروع فى هذا الاقليم لابد وأن يستتبعه ظهور انشطة اقتصاديه معينه نتيجه لما هيئه تنفيذ هذا المشروع من عوامل منشطه stimulating لقيام هذه المشروعات . ولعل أولى الأنشطه التى يترتب قيامها على تنفيذ مثل هذه المشروع المشروعات التى تستفيد بنواتج المشروع الأقليمى كمدخلات فى عملياتها الانتاجيه سواء كانت تستخدم هذه المدخلات بطريق مباشر أو غير مباشر فاذا ما تعدد قيام هذه المشروعات وتركزت حول المشروع الأصلى أصبح من الضرورى قيام مختلف أنواع المرافق التى تتطلب حاجه العاملين لهذه المصانع خدماتها وبتزايد نشوء هذه المرافق تنشأ منطقه حضريه جديده لم تكن قائمه قبل تنفيذ المشروع لهذا فانه يكون من الضرورى لقيام المنطقه الحضريه الجديده على أسس علميه سليمه تكامل كل من التخطيطين الأقليمى والحضرى .

هذا ويؤدى ترشيد استخدام التخطيط الحضرى urban planning الى مزايا على جانب كبير من الأهمية للتنميه بصفة عامة فالتخطيط الحضرى القائم على أسس سليمه تكفل توفير المستوى المطلوب من الخدمات للعاملين بالمشروعات الانتاجيه الاقليميه لابد وأن يؤدى الى تخفيض تكاليف الانتاج والتوزيع مع زيادة انتاجيه المشروعات فى نفس الوقت الأمر الذى يترتب عليه فى النهايه مزيد من الحوافز على التنميه ومن ثم زياده المستوى العام للرفاهية .

هذا ونظرا لأن تنفيذ الخطط الحضاريه يتطلب من الاستثمارات قدرا كبيرا سواء للمرافق العامه أو لمشروعات الاسكان فان الأمر يتطلب من القائمين على التخطيط ضروره العنايه التامه برسم الخطط

---

(١) تنطوى عملية التخطيط الحضرى urban planning على جانبين جانب فنى يرتبط بالتصميمات الفنيه الهندسيه للمدارس والمستشفيات والمبانى السكنيه والمرافق العامه الأخرى وما الى ذلك ومواقعها وجانب اقتصادى يتعلق بالمبررات الاقتصاديه والاجتماعيه لقيام منشآت معينه والحجم الأمثل لهذه المشروعات وغير ذلك .

الحضارية على أسس سليمه تجنبا لأى اسراف ٠ ولعل من المفيد فى هذا المجال أن نذكر أن النسبة التى يقتطعها تنفيذ المرافق العامه من رأس المال تتراوح عادة بين ٢٥ ، ٣٠ ٪ من رأس المال القومى National capital investement وأن النسبه التى تتطلبها استثمارات مشروعات الاسكان لا تقل كثيرا عن ذلك اذ تتراوح بين ٢٠ ، ٢٥ ٪ من قيمه الاستثمارات القوميه ٠

وبجانب التخطيط الحضارى السالف الاشاره اليه يوجد التخطيط الريفى Rural planning ولا شك فى أن تكامل كل من هذين التخطيطين لابد وأن يؤدى الى تفادى النتائج غير المرغوب فيها كهجرة بعض عمال الريف الى المدن وتكرار قيام مرافق معينه تؤدى نفس الخدمات أو تؤدى هذه الخدمات بكفاءه أقل وهكذا ٠

هذا ولعل من المزايا الهامه التى يحققها تكامل أنواع التخطيط على كل المستويات ما يحققه هذا التكامل من حفز مختلف طبقات الشعب سواء فى ذلك من يعيشون فى بيئات منعزله بعيدين عن التفاعل مع الدوافع الاجتماعيه العامه وهم الأغلبيه أو من يعيشون فى بيئه غير منعزله عن المجتمع وهم عاده أقليه على انجاح خطط التنميه والتجاوب مع برامجها ومشروعاتها المختلفه ٠

والآن وبعد أن تبينت لنا ماهيه التخطيط الاقليمى وضرورته وارتباطه بمستويات التخطيط الأخرى فانه يكون من الضرورى الانتقال لتوضيح قيام الخطط الاقليميه من متطلبات ومن ثم ننتقل الى كيفيه اعداد الخطط الأقليميه وغير ذلك من الموضوعات المرتبطه بهذا الموضوع ٠

الاحتياجات الأساسيه لرسم وتنفيذ الخطط الأقليميه

يتطلب التخطيط السليم من أجل رسم وتنفيذ الخطط الأقليميه ضروره توافر عناصر أساسيه لضمان تحقيق الأهداف المنشوده من التنميه الأقليميه . هذه العناصر هى :—

أ — توافر أجهزه ذات صفه رسميه لمباشره رسم الخطط الأقليميه

ب — توافر الأجهزه والموءسسات ذات الكفاءه لتنفيذ مشروعات الخطط الأقليميه

جـ — تدبير المصادر الكافيه لتمويل الخطط الأقليميه .

وسنشير فيما يلى الى كل عنصر من هذه العناصر بشىء من التفصيل

(أ) تكوين الأجهزه التخطيطيه والتنفيذيه

يعتبر تكوين الأجهزه التخطيطيه أولى المراحل التمهيديه التى تبدأ بها عمليه التنميه وتتباين الأساليب التى يمكن الاستناد اليها فى تشكيل هذه الأجهزه باختلاف الظروف . فقد تقوم السلطات المسئوله فى الدوله بتشكيل أجهزه رسميه خاصه للقيام بهذه المهمه (١) كما قد تلجأ هذه السلطات عند تشكيل هذه الأجهزه الى بعض ذوى الخبرات من غير موظفى الدوله الرسميين أو أن يتم التشكيل من كلا الفريقين أى من الموظفين الرسميين وغيرهم من غير الرسميين . كما قد تعهد السلطات المسئوله لتحقيق هذا الغرض الى بعض بيوت الخبره الخاصه التى تقوم باقتراح خطط التنميه الملائمه فى كل حاله هذا وأيا كانت صوره تشكيل الأجهزه التخطيطيه الأقليميه فان الجهاز المشكل عاده ما يلجأ الى تكوين لجان مختلفه من ذوى الخبرات المتخصصه للقيام باجراء دراسات وأبحاث معينه يلزم اجراؤها تمهيدا للأعداد لبناء الخطط على أسس علميه سليمه — وتنطوى هذه الدراسات عاده على الموضوعات الآتيه :—

١ — اجراء مسح شامل وتفصيلى لموارد الأقليم الطبيعيه والبشريه وبالجمله تصوير ظروف هذا الأقليم ومشاكله بكل وضوح .

٢ — رسم الخطه الملائمه للتنميه فى ضوء الظروف والمعارف السابقه

٣ — رسم الخطه التنفيذيه لبرامج الخطه ومشروعاتها مع مراعاه أولويه التنفيذ

---

(١) كما حدث بالنسبة لمشروع التخطيط الأقليمى لمحافظه أسوان

وبانتهاء الهيئات التخطيطيه السالف الاشاره اليها من مهمتها فان الخطه الاقليميه تنتقل الى مرحله التنفيذ حيث يستلزم الأمر من السلطات المسئوله ضروره تشكيل أجهزه للقيام بأعباء تنفيذ هذه الخطه وهنا يختلف صورة هذا التشكيل باختلاف طبيعه المشروعات المقترح تنفيذها ما اذا كانت هذه المشروعات تمثل مشروعات فرعيه من مشروع رئيسى واحد فقط أو يمثل مجموعها برنامج أو برامج التنميه المرسومه فى الخطه .

فاذا قامت عمليه التنميه الاقليميه على مشروع رئيسى واحد كمشروع اقامه أحد السدود مثلا كان من الضرورى أن تمتد سلطات الهيئه التى سيناط بها الاشراف على تنفيذ هذا المشروع الى الاشراف على تنفيذ بقيه المشروعات الفرعيه لخطه التنميه ضمانا لاستمرار الترابط والتنسيق بين مختلف المشروعات من الناحيتين الاقتصاديه والفنيه حتى يمكن خفض التكاليف — بتفادى التكاليف الوسطيه التى قد تتكلفها هذه المشروعات فيما اذا كانت مستقله فى ادارتها — وضمان التشغيل الكامل لطاقاتها وبالتالى تحقيق أقصى أريحيه منها .

هذا وتتباين طبيعة تكوين مثل هذا الجهاز التنفيذى الذى تناط به مهمة التنميه الاقليميه بالصورة السالف الاشاره اليها بتباين ظروف كل اقليم والقوانين السائده فيه فقد يكون هذا الجهاز التنفيذى فى صوره من الصور الآتيه :—

أ) أحد الأجهزه الحكوميه نفسها

ب) مؤسسه حكوميه خاصه تقوم الحكومه بتشكيلها خصيصا لهذا الغرض تباشر سلطه التنفيذ بصوره مستقله معتمده فى ذلك على موظفى الحكومه وميزانيه خاصه لتمويل المشروع .

جـ) مؤسسه خاصه تنشؤها السلطات الاقليميه تباشر أعمال التنفيذ وفقا للقوانين واللوائح الجارى العمل بها فى الاقليم . وقد تشكل هذه المؤسسه من بين العاملين فى الحكومه والعاملين فى الأجهزه المحليه بالاضافه الى من ترى الاستعانه بهم من العاملين فى القطاع الخاص وعلى قد ما تتحدد اختصاصات هذه المؤسسات ومسئولياتها وفقا لاتفاقيات خاصه تعقدها الحكومه مع هذه المؤسسات

تلك هى صوره الجهاز التنفيذى لخطه التنميه الاقليميه فى حالة قيام عمليه التنميه الأقليميه على مشروع رئيسى واحد أما فى حاله قيام هذه الخطه على عدد من المشروعات المتنوعه التى تشمل مختلف القطاعات الاقتصاديه والاجتماعيه فان تشكيل الجهاز التنفيذى لبرنامج التنميه لابد وأن يقوم فى هذه الحاله بمهمه أكثر عموميه من مهمه الجهاز الأول حيث تكون مهمته فى هذه الحاله التنسيق

بين الأجهزه الأخرى المشرفه على تنفيذ هذه المشروعات المتنوعه ومباشره التمويل ومتابعه التنفيذ وفقا للخطه الموضوعه لذلك . وتتباين الصوره التى تشكل عليها هذه الأجهزه فقد تكون فى صوره هيئه للتنسيق تباشر السلطات السالف الاشاره اليها أو مجلس لاداره المشروع يقوم بمهمه التخطيط والتنفيذ فى نفس الوقت أو لجنه استشاريه يكون عملها قاصرا على تقديم التوصيات فقط أو فى صوره أخرى ملائمه .

هذا ورغم تعدد الصور التى يمكن تشكيل الجهاز التنفيذى لخطه التنميه وفقا لها الا أن التجارب فى هذا المجال قد دلت على أن التشكيل وفقا للصوره الأولى أكثر فاعليه فى الوصول بخطه التنميه الى تحقيق أهدافها .

ب ـ المهام الاداريه لمؤسسات التنميه الاقليميه

أيا كانت الصورة التى تقوم عليها الهيئات المشرفه على تنفيذ التنميه الاقليميه سواء قامت عليه التنميه ذاتها على مشروع رئيسى واحد أو عدد متنوع من المشروعات فانه لابد وأن تكون مهمه كل فرد من العاملين فى هذه الهيئات واضحه ومحدده ضمانا لحسن سير العمل وتحديد المسئوليات

هذا وغالبا ما يقوم على اداره هذه الهيئات مجلس اداره مهمته رسم السياسه العامه للهيئه ومدير مسئول عن تنفيذ قرارات هذا المجلس يعاونه فى العمل مديرون مساعدون لمباشره مختلف الاختصاصات الاداريه والفنيه والاقتصاديه والماليه وغيرها .

جـ ـ المصادر التمويليه لخطط التنميه الاقليميه

تتباين المصادر التى يمكن بواسطتها تمويل برامج خطط التنميه الاقليميه بصفه عامه باختلاف الظروف :ـ

أ) فاذا كانت خطة التنميه الاقليميه قائمه مباشره على جهود الحكومه المركزيه أو الحكومات المحليه فان تمويل هذه المشروعات يتم من الميزانيه الحكوميه أو ميزانيه الاداره المحليه وحينئذ يكون مدرجا ضمن بنود الانفاق فى أى منهما شأنه فى ذلك شأن المشروعات العاديه الأخرى أو أن يفرد له بند خاص فى الميزانيه

ب) اما اذا كانت خطه التنميه الاقليميه قائمه على جهود هيئه خاصه مشكله لهذا الغرض وذات ميزانيه مستقله فان الحكومه فى هذه الحاله تمنح هذه الهيئه الحريه فى تنفيذ بنود

هذه الميزانيه مع خضوعها فى نفس الوقت لرقابه ومتابعه موظفى الحكومه المختصين فى هذا الصدد .

جـ) اما اذا قامت خطه التنميه الاقليميه على جهود شركات مختلفه فان تمويل الخطه فى هذه الحاله يتم بجانب من التمويل الحكومى مع استكمال الباقى بالاقتراض من مصادر التمويل المختلفه .

د) اما اذا أسند تنفيذ مشروعات خطه التنميه الاقليميه الى شركات من القطاع الخاص فان عبء التمويل حينئذ يقع على كاهل القطاع الخاص وفى هذه الحاله قد تضمن الحكومه قروض هذه الشركات من مصادر التمويل المختلفه كليه أو تضمن فقط حدا أدنى من أرباح أسهم هذه الشركات التى قد تطرحها فى السوق تدعيما لمركزها (١)

هـ) وأخيرا فانه اذا كانت مهمه الهيئه المشكله لمباشره تنفيذ خطه التنميه الاقليميه قاصره فقط على مجرد الاشراف على التنفيذ الذى تقوم به المصالح الحكوميه المختلفه فان مهمه التمويل فى هذه الحاله تقع على كاهل ميزانيه هذه المصالح بينما تقتصر مهمه الهيئه على مجرد متابعه التنفيذ وفقا للأهداف والخطه المرسومه .

تصميم خطه التنميه الاقليميه وتنفيذها

قد يتبادر الى ذهن البعض من المخططين خاصه الفنيين منهم Technicians أن التخطيط من أجل التنميه الاقتصاديه قاصر على مجرد تصميم البرامج والمشروعات وفقا للمنطق الاقتصادى والقواعد الاقتصاديه السليمه فقط ولكن هذا المفهوم عن التخطيط فى حقيقه الأمر يعد مفهوما قاصرا . فالتخطيط فى واقع الأمر ليس مجرد منطق وقواعد اقتصاديه فقط بل هو أيضا بالاضافه الى ذلك يتطلب درايه بالأسس والقواعد الاداريه التى يمكن على أساسها تنفيذ الخطه وادارتها من الناحيه العمليه اذ يؤدى قصور الوضع على الشق الأول من المفهوم الى اضعاف خطه التنميه بل وفشلها كليا أو جزئيا فى بعض الأحيان . لهذا فان التخطيط السليم يتطلب من المخطط بجانب كفاءته التخطيطيه النظريه وكفاءه تخطيطيه عمليه بدرجه تمكن من تسميته بالمخطط العملى practical planner ومن تسميه الخطه التى يصممها بالخطه العمليه للتنميه الاقتصاديه الاقليميه .

---

(١) كما حدث فى تمويل كثير من مشروعات التنميه بالجمهوريه العربيه المتحده كمشروعات الحديد والصلب والأسمنت والجوت والخزف والصينى وغيرها .

وسنشير فيما يلى بايجاز الى بعض ما هو مطلوب من المخطط الدرايه به من الناحيه العمليه لكى يكون واقعيا فى خطته ومن ثم ننتقل الى الكيفيه التى يمكن بها تصميم خطه التنميه الاقليميه وأخيرا سنتطرق الى مرحلة التنفيذ وصعوباتها ٠

أولا : الدرايه العمليه بالتخطيط

يتطلب نجاح أيه خطة للتنميه الاقليميه فى واقع الحياه العمليه درايه من المخطط بكثير من النقاط العمليه قبل الاقدام على رسم الخطه ٠ ولتحقيق هذا الغرض وجب على المخطط أن يدرس بعنايه طبيعه وظروف من سيتعامل معهم أثناء رسم الخطه وأثناء تنفيذها وعليه كذلك أن يتعرف على مختلف العقبات والقوى المتعارضه التى يحتمل أن تصادفه أثناء التنفيذ قبل الاقدام عليه ولهذا وجب عليه أن يسأل نفسه الاسئله الآتيه وأن يجيب عليها بدقه قبل مرحله التنفيذ ٠

أ) من هم الاشخاص الذين سيتعاونون معى أثناء رسم الخطه ؟

ب) ما هى الاحتياجات المطلوبه لتنفيذ الخطه ؟

جـ) ما هى القوى التى قد تتعارض conflicting forces مع تنفيذ الخطه المقترحه وكيف يمكن التغلب على ما ينشأ عنها من صعوبات ؟

وسنحاول فيما يلى الاجابه عن كل من هذه الاسئله بوضوح :—

أولا : العاملون فى تنفيذ الخطه

يجب على المخطط أن يكون على اقتناع بأنه أيا كانت دقه الأسس الاقتصاديه والمنطقيه التى قام عليها تصميم الخطه فان التنفيذ وما يتطلبه من قرارات لايقع على كاهله هو بل على كاهل الافراد أو الهيئات التى سيناط بها عبء التنفيذ وأن هؤلاء الافراد أو تلك الهيئات لابد وأن تتباين فى السلوك والاسلوب الذى ستنتهجه نحو تنفيذ هذه الخطه ببرامجها ومشروعاتها ٠ وطالما كان سلوك المنفذين وأسلوبهم متباينا لهذا فانه يكون من الواجب على المخطط أن يدخل فى اعتباره ما قد يثيرونه من نقد أو اعتراضات على بعض قراراته التخطيطيه حتى يضمن نجاح تنفيذ خطته من الناحيه العمليه ٠ فاذا حدث وأن غض النظر عن هذه الاعتبارات فان أثر ذلك لابد وأن يضعف من عوامل نجاح الخطه اذا ما خرجت لحيز التنفيذ ٠ لهذا فانه اذا كان المخطط راغبا فى تهيئه أسباب النجاح لخطته فان عددا من النقاط التى سنوردها فيما يلى لابد وأن تكون محل اعتباره ، هذه النقاط هى :—

١ــ التعرف على أوجه الاعتراض التى قد يثيرها المنفذون نحو الخطه المرسومه • وتحديدها فاذا ما تعرف عليها وحصرها على وجه التحديد فان هذا لايعنى بالضروره أنه ملزم بأن يعدل خطته وفقا لها فى كل الأحوال وانما يعنى هذا فقط أن يعدل الخطه فقط فى حدود الاعتبارات التى يقتنع بسلامة مقصدها سواء كانت هذه الاعتراضات تتعلق بالخطه أو بأسلوب التنفيذ أو وسائله أما بالنسبه لغير ذلك من الاعتراضات فعليه أن يواجهها بما يتلائم معها من أسلوب مؤداه اقتناع المعترضين بخطأ مفهومهم حتى يعدلوا عنها •

٢ــ أن يعنى عنايه خاصه بتجاوب خطه التنميه مع الأهداف التى يبتغى المسئولون عن الدوله والاقليم تحقيقها للمواطنين بتنفيذ هذه الخطه لما يؤدى اليه اقتناع هؤلاء المسئولين من القادة بالخطه من تحقيق أسباب القوه والفاعليه والنجاح لها •

٣ــ أن يتعرف بدقه دوافع الناس نحو تأييد الخطه أو معارضتها ومصدر هذه الدوافع سواء كانت مؤيده أو معارضه وماإذا كان التأييد موجه للخطه كخطه أم لما يتوقعه البعض من ثمار يجنونها اما مباشره من الخطه نظير مساهمتهم فيها أو بطريق غير مباشر كأثر من آثارها غير المباشره أو بسبب دوافع سياسيه معينه ــ خاصه اذا ما كان نظام الحزبيه هو السائد فى المجتمع الذى تنفذ فيه خطه التنميه ــ والعكس فى حالة الاعتراض وعليه فى هذه الحاله أن يعد العدة لمواجهه كل هذه الاحتمالات مقدما •

٤ــ أن يكون المخطط على بينه بطبيعه اللوائح الاداريه والتشريعيه الجارى العمل بها فى مختلف أجهزه الدوله لما قد يتطلبه تنفيذ مشروعات الخطه من تذليل لما قد يعترضها من بعض العقبات التى قد تنطوى عليها هذه اللوائح والقوانين • فاذا كان تنفيذ مشروعات الخطه لا تعترضه اللوائح والقوانين القائمه فان اخراج الخطه الى حيز التنفيذ حينئذ يكون سهلا ميسورا أما اذا كانت اللوائح والقوانين عقبه فى سبيل التنفيذ وجب أن يرفق بمشروع الخطه مشروع بتعديل المرغوب فى تعديله منها •

٥ــ أن يكون المخطط على بينه بدرجه كفاءه العاملين بالأجهزه الحكوميه التى سيناط بها تنفيذ المشروعات وما اذا كان هؤلاء العاملون يستطيعون تنفيذ هذه المشروعات بدقه أم أن الأمر يتطلب رفع كفاءتهم أو تدعيم الجهاز كله بكفاءات جديده قادره على التنفيذ • وفى كل هذه الحالات فانه يكون من الواجب على المخطط أن يكون على صله دائمه بالعاملين فى مجال التنفيذ وأن يكون التوجيه لتهيله الى تحقيق ما يستهدفه من نجاح للخطه ومشروعاتها •

هذه بعض الاعتبارات العمليه الواجب على المخطط مراعاتها لزيادة فاعليه الخطه فى مرحلـه التنفيذ . وبالاضافه الى هذه الاعتبارات فانه توجد اعتبارات أساسيه أخرى لابد وأن يعمل حسابها لامكانيه تنفيذ الخطه ذاتها هذه الاعتبارات هى :ـ

١ـ أن تكون امكانيه تنفيذ الخطه فى حدود السلطات التنفيذيه المخوله للسلطات المحليـه حتى يمكن اخراج الخطه الى حيز التنفيذ بسهوله

٢ـ أن تكون امكانيه تنفيذ الخطه فى حدود التشريعات الجارى العمل بها فى الاقليـــم ما أمكن تسهيلا للتنفيذ وان كان هذا لايمنع من اقتراح تعديل هذه التشريعات اذا تطلب الأمـــر ذلك خاصه اذا كان التعديل ممكنا . اما اذا كان التعديل غير ممكن من الوجهه العمليه فانه يتحتم على المخطط أن يأخذ هذا فى الاعتبار منذ البدايه والا أصبحت الخطه غير قابله للتنفيذ .

٣ـ أن تكون احتياجات الخطه من الاستثمارات المختلفه فى حدود الامكانيات المتاحه لأنـه من البديهى أنه اذا كانت الاحتياجات أكبر من ذلك فحينئذ يكون من المتعذر تنفيذ الخطه . على أنه فى كل هذه الحالات يجب أن يدخل فى الاعتبار امكانيه تدبير موارد اضافيه للتمويل عن طريق الضرائب أو القروض أو التمويل بالعجز وما الى ذلك من الوسائل .

هذا بالنسبه لاعتبارات التشريع والتمويل . ويضاف الى هذه الاعتبارات أيضا ما يتطلبه الأمر من ضروره ايجاد حلول لما قد يعترض تنفيذ الخطه من متناقضات قائمه فى المجتمع لهذا فانه يكـــون من الواجب على المخطط تبين هذه المتناقضات ودراستها وايجاد الحلول لها . ولعل من أهم هـــذه المتناقضات ما يأتى :ـ

١ـ التعارض بين رغبة الناس فى الارتفاع السريع بمستوى المعيشه فى الأقليم وما يتطلبه ذلـــك من ضروره تضمين خطه التنميه الأقليميه لمشروعات ذات عائد سريع ومع محدوديه الموارد الطبيعيـــه والبشريه المتاحه للتنميه . وأيا كان الوضع فانه يمكن القول بأن تركيز عمليه التنميه الأقليميه علـــى تنفيذ المشروعات ذات العائد السريع لايحقق الأهداف المرجوه من عمليه التنميه سواء فى المـــدى القصير أو فى المدى الطويل . ولهذا فانه يكون من الواجب على المخطط مراعاه ذلك عند تصميم الخطه

٢ـ التعارض بين ماتهدف الى تحقيقه خطط التنميه الأقليميه وماتهدف الى تحقيقه الخطـه الشامله للتنميه القوميه فكثيرا ما يحدث أن تبغى الخطط الاقليميه تحقيق أهداف أقليميه طموحه فـــى حين تهدف الخطه الشامله للتنميه القوميه الى تنفيذ مشروعاتها فى أقاليم معينه قد لا يكون من بينها الأقليم الطموح فى أهدافه لما يؤدى اليه تنفيذ هذه المشروعات فى هذه الأقاليم المعينه مـــن

تحقيق ميزات نسبيه للاقليم على غيره من الأقاليم . لهذا فانه يكون من الواجب على المخطط الأقليمى رسم خطته فى الحدود التى لاتتعارض كثيرا مع أهداف الخطه الشامله للتنميه .

٣ــ التعارض بين الأهداف الاقتصاديه والأهداف الاجتماعيه والماديه للخطه : وتظهر صورة هذا التعارض واضحه فى حاله الرغبه فى تحقيق معدل سريع للتنميه لما يتطلبه تحقيق ذلك من تعبئه للموارد البشريه والطبيعيه المتاحه بصوره يتعذر معها ترتيب أولويات معينه فى تخطيط المشروعات وتنفيذها الأمر الذى يترتب عليه ضعف فعاليه الخطه فى المستقبل .

٤ــ التعارض بين المصالح الشخصيه للأفراد والأهداف الاجتماعيه ويظهر هذا التعارض واضحا فيما تستلزمه عمليه التخطيط من قرارات يؤدى تطبيقها الى الاضرار بالمصالح الخفيه لفئه محدوده العدد من الأفراد كما هو الحال فى حاله تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى وقوانين التأميم وغيرها لهذا وجب أن يكون المخطط على بينه من سياسه الدوله ومدى ما تبيحه هذه السياسه من حريه التصرف للأفراد قبل الاقدام على رسم خطته .

٥ــ التعارض بين دور كل من القطاعين الخاص والعام فى حمل أعباء التنميه فمن الواضح أن أهداف كل من القطاعين تتعارض الى حد ما نتيجه لاختلاف المنهج الاقتصادى الذى يسير عليه كل من القطاعين فبينما يهدف القطاع الخاص الى تحقيق أكبر ربح ممكن من مباشرته لنشاطه الاقتصادى فان القطاع العام لا يستهدف تحقيق ذلك فى المقام الأول . لهذا وجب على المخطط التوفيق ما أمكن بين نشاط هذين القطاعين بما يحقق تعظيم الهدف من عمليه التنميه .

خطـوات رسم الخطط الاقليميه للتنميه الاقتصاديه

يتطلب رسم خطه التنميه الاقليميه السير فى خطوات معينه قد لاتختلف فى جوهرها عـن تلك الخطوات التى يتم فى هداها رسم خطه التنميه القوميه الشامله . ورغم هذه الاختلافات غير الجوهريه بين خطوات رسم كل من الخطتين والتى سنشير اليها فيما بعد الا أنه من المرغوب فيه عاده أن يمر رسم خطه التنميه الاقليميه بنفس المراحل التى يمر بها رسم خطه التنميه القوميه الشامله . ويمكن تلخيص هذه الخطوات فيما يأتى :

أولا : مسح موارد الاقليم مسحـا شـاملا

وتعتبر عمليه المسح الاقليمى الشامل أولى المراحل التمهيديه فى رسم خطه التنميه الاقليميه ويتم اجراء هذه العمليه لكل من الموارد الطبيعيه natural resources والموارد البشريه human resources وغير ذلك من أوجه النشاط الاقليمى الاخرى سواء كانت أوجه النشاط هذه اقتصاديه أو اجتماعيه انتاجيه أو خدميه ومن ثم يتجمع لدى المخطط عدد من القوائم شبيهه بقوائم الجرد inventories لكل من الموارد الطبيعيه والبشريه والماليه وغير ذلك من القوائم المعينه على رسم الخطه .

هـذا ومن البديهى أنه اذا تجمعت لدى المخطط عده قوائم لاقاليم مختلفه وقام بدراسة قوائم الجرد لكل نوع من أنواع الموارد لتبين له بكل وضوح اختلاف هذه البيانات لاختلاف ظروف كل اقليم عن الآخر تبعا لما وهبته الطبيعه من ميزات .

وسنوجز فيما يلى شرحا لما يمكن الافاده منه من كل قائمه من قوائم الجرد التى أسفر عنها المسح الشامل للاقليم .

أ ـ الموارد الطبيعيه Natural resources

يؤدى توفر البيانات عن الموارد الطبيعيه الى امكانيه التعرف على أحد العناصر الاساسيه التى تقوم عليها عمليه التنميه :ـ

١ـ فبالنسبة للموارد الصناعيه اذا تبين من دراسة قوائم الحصر وجود معادن وفحم وبتـرول فان هذا يدل على امكانيه قيام صناعات معينه فى الاقليم أما اذا تبين من هذه القوائم وجود مساقط مائيه فان هذا يدل على امكانيه توليد الكهرباء من هذه المساقط ..... وهكذا .

هذا ولا يكفى لتقرير قيام صناعه معينه فى الأقليم أو لتقرير توليد الكهرباء من مسقط من المساقط مجرد وجود الماده الخام أو مساقط المياه بل ان الأمر يتطلب بعد هذا الاستطلاع الذى أسفرت عنه دراسه هذه القوائم الى مزيد من الدراسات الدقيقه لتبين مدى امكانيه قيام هذه الصناعات أو توليد الكهرباء فى حدود التكاليف الاقتصاديه لمثل هذه المشروعات . ولهذا فان الأمر يتطلب فى حالـه الوصول الى قرار بالنسبة لتوليد الكهرباء مثلا معرفه مدى بعد مساقط المياه عـن العمران وطـرق المواصلات وغير ذلك من الظروف المحيطه فاذا أسفرت الدراسه عن ضعف اقتصاديه المشروع وجـب أن ينتقل التفكير الى ماإذا كان من الممكن تنفيذ المشروع ولو عن طريق منحه اعانه subsidy معينه ... . وهكذا .

هذا ومما تجدر الاشاره اليه أنه لا يشترط لمجرد تكوين فكره عن امكانيه تنميه أقليم مـن الأقاليم أن نبدأ عمليه المسح الشامل بحصر تفصيلى اذ يكفى فى المرحله الأولى مجرد اجراء مسـح تمهيـدى بصوره تؤدى الى مجرد التعرف على الخطوط العريضه لهذه الامكانيات فقط فاذا اتضحت الصورة الأوليه فانه يمكن الانتقال بعد ذلك الى اجراء عمليه المسح التفصيلى

٢ــ هذا بالنسبه لامكانيات التنميه الصناعيه أما امكانيات التنميه الزراعيه فانه يمكن التعرف على مداها بدراسة قوائم الحصر الزراعيه فاذا ما تبين من دراسة قوائم الحصر الزراعى توافر مساحات من الأراضى الزراعيه البور مع توافر المياه فانه يمكن فى هذه الحاله استنتاج امكانيه تحقيق توسـع أفقى فى الزراعه وكذلك فانه اذا تبين من دراسة سلسلة زمنيه من الاحصائيات المرتبطه بانتاجيـه المحاصيل المختلفه اتجاه معينا الى الزياده فان هذا مع غيره من الدراسات المقارنه قد يبشـر بامكانيات تحقيق التوسع الرأسى ..... وهكذا .

هذا ومن حسن الحظ أنه فى الوقت الذى لا تتوافر فيه بيانات كافيه عن ممكنات التنميـه الصناعيه فى الأقاليم المتخلفه فان البيانات عن قطاع الزراعه تكون متوفره نسبيا لاعتماد اقتصاديـات الأقاليم المتخلفه عاده على قطاع الزراعه بصفه تكاد تكون رئيسيه . وأيا كان الوضع فانه يجـب ان لا ننسى أن التنميه الزراعيه فى المرحله الأولى للتنميه الأقليميه الشامله ذات أهميه خاصـه لاعتبارها الركيزه الأساسيه التى ستقوم عليها التنميه الشامله .

ب — الموارد البشريه Human resources

لدراسه الموارد البشريه الأقليميه لابد من أن تتناول الدراسه جانبين الجانب الكمى quantitative والجانب الكيفى qualitative

فبالنسبه للدراسه الكميه للموارد البشريه يجب أن تتناول هذه الدراسه القوى البشريه المتاحه للتنميه وامكانيه تحويل جانب القوى العامله فى أنشطه معينه قائمه للعمل فى الأنشطه الاقتصاديه الجديده التى ستقوم عليها عمليه التنميه كما يجب أن تتناول أيضا دراسه تفصيليه للعلاقه بين انتاجيه هذه القوى والأجور السائده لمختلف الفئات لما تسفر عنه هذه الدراسه من فائده فى التعرف على قدره الأنتجه المتولده عن التنميه على المنافسه التصديريه. فاذا تبين أن الأجور السائده قليله نسبيا كان هذا دليلا على امكانيه هذه المنافسه باعتبار أن انخفاض الأجور لابد وأن يؤدى حتما الى انخفاض تكلفه الانتاج ٠

وبالاضافه الى هذه الدراسات يجب دراسه امكانيه تهجير الأيدى العامله من أماكن توطنها الحاليه للعمل بمناطق التنميه الجديده ومدى الصعوبات التى تكتنف هذه العمليه والعكس فانه يجب أيضا دراسه هجره العمال من المناطق المتخلفه الى المناطق المتقدمه وأثره لما تؤدى اليه هذه الدراسات من تسهيل لاتخاذ القرارات التى تعين على مواجهه مثل هذه المشاكل ٠

هذا بالنسبه للدراسه الكميه للموارد البشريه أما بالنسبه للدراسه الكيفيه لهذه الموارد فان الأمر يتطلب معرفه نواح كثيره أهمها المستوى التعليمى لما تسفر عنه دراسه هذا المستوى من معرفه بالامكانيات المتاحه للتنميه من مختلف المستويات الفنيه والأنواع اللازم توافرها لتحقيق معدل مناسب للنمو ٠

وبالاضافه الى هذه الدراسه يجب التعرف على الحاله الصحيه للناس بالتفصيل لما تؤدى اليه هذه المعرفه من درايه بكفاءه الأيدى العامله المطلوبه للتنميه فاذا كانت الأمراض منتشره فانه مما لاشك فيه ان كفاءه هذه الأيدى ستكون منخفضه والعكس صحيح ٠

وبالاضافه الى دراسه المستوى التعليمى والصحى فان دراسه البنيان الاجتماعى للأقليم أمر على جانب كبير من الأهميه لما لذلك من أثر مباشر على عمليه التنميه كذلك ٠

جـ — الامكانيات التسويقيه Market Resources

تعتبر دراسه الامكانيات التسويقيه للأنتجه التى يمكن أن تترتب على عمليه التنميه الاقليميه أمر على جانب كبير من الأهميه اذ أنه من الواضح أنه لافائده محققه من عمليه التنميه مالم يكن هناك طلب على هذه الأنتجه . فمثلا يعتبر القيام بمشروع لتوليد الكهرباء من أحد المساقط الأقليميه أمر غير ذى بال مالم يكن هناك طلب لاستهلاك الطاقه الكهربائيه المتولده من المشروع كما أنه لاجدوى من اقامه صناعه معينه مالم تكن أنتجه هذه الصناعه مطلوبة ..... وهكذا .

هذا ويستلزم الأمر عند تقدير الطلب على الأنتجه المختلفه أن ندخل فى الاعتبار كل من الطلبين الأقليمى المحلى وكذلك الطلب الخارجى سواء كان الطلب الخارجى للأقاليم الأخرى التى تضمها الدوله أو للسوق العالميه هذا مع تقدير أثر العوائق التجاريه المحليه أو الدوليه على هذا الطلب .

د — الامكانيات الماليه

تعتبر دراسه الامكانيات التمويليه المتاحه لعمليه التنميه الأقليميه أمر على جانب كبير من الأهميه . لهذا يجب تقدير هذه الامكانيات بدقه والتعرف على الوسائل التى يمكن تدبير امكانيات التمويل سواء فى ذلك التمويل المحلى أو التمويل بالعمله الأجنبيه .

ثانيا : استخدام بيانات المسح الشامل فى التخطيط

تستخدم القوائم المختلفه لحصر الموارد السابق الحصول عليها نتيجه لعمليه المسح الشامل وما تنطوى عليه من بيانات تفصيليه فى التعرف بصفه مبدئيه على امكانيه نمو القطاعات الاقتصاديه الأقليميه المختلفه ومن ثم فى معاونه المخطط فى اجراء دراساته الكميه عن النمو الاقتصادى للاقليم quantitative forcasting of growth

مما يترتب عليه تسهيل مهمته فى اجراء بقيه دراساته التخطيطيه الأخرى من تقييم للنتائج المحتمل تحققها نتيجه لتنفيذ مختلف المشروعات والمفاضله والتنسيق بينها وأخيرا ترتيبها فى اطار البرامج المناسبه وبالتالى فى رسم اطار الخطه .

هذا ولكى يتمكن المخطط من تقوير النموذج الاقتصادى للتنميه الاقليميه فى ضوء بيانات المسح الشامل على أسس سليمه أن يكون أيضا على بينه بالسياسه الاقتصاديه المستقبله للحكومه لما لذلك من أثر كبير على ما يقترحه من خطه لانه من البديهى أن تنفيذ الخطه المرسومه مقدما وظهور نتائجها لا يتم الا بعد مرور فتره أو فترات زمنيه مستقبله تتباين أطوالها باختلاف الظروف الامر الذى يتحتم معه معرفه هذه السياسه وتقدير آثارها مقدما .

هذا ويقوم المخطط برسم خطته وفقا لما تمليه نتائج الدراسات التى أسفر عنها المسح الشامل وفقا للنماذج الاقتصاديه أو الاجتماعيه Economic & social model . التى يقوم ببنائها لتوضيح الاحتمالات المختلفه لمستقبل نمو الاقليم . ولبناء هذه النماذج يسلك المخطط عاده أحد طريقين هما :

أ) أن يقوم ببناء هذه النماذج وفقا لاهداف مثلى يتمنى تحقيقها فى المستقبل بغض النظر عن الامكانيات المتاحه لتحقيقها فى الوقت الراهن على أن يفكر بعد ذلك فى تدبير الوسائل التى تكفل الوصول الى تحقيق هذه الاهداف .

ب) أن يقوم ببناء هذه النماذج وفقا لما تمليه الظروف السائده فى الاقليم وامكانياته المتاحه وتطوره الاقتصادى فى فتره سابقه ومن ثم تدبير الوسائل الكفيله بتحقيق هذه النماذج . وبمعنى آخر فان المخطط فى هذه الطريقه يقوم باجراء تنبآته projections وفقا للتطور الاقتصادى الواقعى قبل البدء فى عمليه التنميه ومن ثم يتخير البرامج التى تكفل تحقيق هذه التنبآت .

هذا اذا أسفرت هذه التنبآت عن نتائج مرغوب فيها أما اذا كانت النتائج التى أسفرت عنها هذه التنبآت غير مرغوب فيها فانه فى هذه الحاله لابد وأن يقترح الوسائل التى تكفل تلافى آثارها الضاره .

هاتين هما الطريقتين التى يعتمد عليها المخطط فى بناء نماذجه الاقتصاديه . ويعاب على الطريقه الاولى أن تنفيذ النموذج الذى يبنى على أساسها يتطلب سلطات تنفيذيه عاده ما تخرج عن نطاق السلطات الممنوحه للحكومه هذا من ناحيه ، ومن ناحيه أخرى فان تنفيذها قد يتطلب من الموارد ما يفوق الامكانيات المحدوده المتاحه منها خاصه بالنسبه للموارد الاكثر ندره مما قد يترتب عليه عدم امكانيه استخدامها الاستخدام الامثل وحدوث فقد فيها . وبالاضافه الى هاتين الناحيتين فان الناحيه النفسيه للجماهير التى تترتب على احتمال عدم امكانيه تحقيق الاهداف التى

رسمتها هذه النماذج وما يصاحبها من خيبه أمل أمر لا يمكن اغفاله مقدما ٠

هذا عن الطريقه الأولى أما الطريقه الثانيه فانه يبدو أنها تمتاز عنها بواقعيه الأسس التى تقوم عليها مما يسهل معه تحقيق الأهداف المرجوه منها فى حدود الامكانيات المتاحه الا أنه قد يعاب عليها التقيد كثيرا بالواقع مما قد يجعل فاعليتها محدوده ٠ ومع ذلك فان هذه الطريقه تعتبر أكثر الطرق ملائمه لتخطيط تنفيذ البرامج الحكوميه ٠

هذا ويرتبط التنبأ بالصوره profile التى سيكون عليها النمو الاقتصادى والاجتماعى بالفتره الزمنيه المتوقع الانتهاء من تنفيذ برامج الخطه خلالها وما يترتب على هذا التنفيذ من نتائج ٠ وتتوقف هذه الفتره عاده على نوع القرار التخطيطى وعلى ما يترتب على تنفيذ هذا القرار من آثر على الموارد المستخدمه وطبيعه البنيان الاقتصادى والاجتماعى للأقليم ٠

ولا يقتصر الاختيار فى هذا المجال على مجرد اختيار الفتره الزمنيه التى سيتم التنبأ بالنسبه لها بل كذلك على اختيار نواحى النشاط الاقتصادى والاجتماعى التى ستكون محل دراسه وتنبأ كذلك ٠ ويحسن فى اجراء التنبآت فى هذه الحاله الاعتماد على المعايير الاقتصاديه والاجتماعيه العالميه الرئيسيه indices ومن ثم الانطلاق من هذه المعايير الرئيسيه الى تكوين معايير محليه بدلا من التركيز على بناء نموذج يشمل كل المعايير الاقتصاديه والاجتماعيه لكل القطاعات الاقتصاديه فى وقت واحد لاحتمال عدم توفر البيانات المعينه على الوصول الى هذا الغرض ٠

هذا ويتوقف تضمين النموذج لمعايير عن كافه القطاعات الاقتصاديه والاجتماعيه أو لبعضها فقط على الهدف الذى من أجله تجرى هذه التنبآت ٠ فاذا ما وجد أن هذه التنبآت ذات فائده محققه فى بناء الخطه الاقتصاديه والاجتماعيه والفيزيقيه للأقليم فانه مما لا شك فيه أن هذا سيؤدى الى اجراء الكثير من هذه التنبآت فى وقت واحد فى مختلف الميادين وعلى درجه أكبر من التفصيل مما يترتب عليه زيادة تعقيد النماذج المرغوب فى بنائها ٠

هذا وكما تمثل الخطه الاستراتيجيه الحربيه الوسيله المعينه لقائد الجيش على بلوغ أهدافه فان النماذج الاقتصاديه والاجتماعيه تعتبر كذلك بمثابه الوسيله التى يعتمد عليها المخطط فى الوصول الى رسم أهداف خطته للتنميه ٠

اما عن كيفيه بناء النماذج الاقتصاديه والاجتماعيه فان ذلك يتم وفقا للنظريات والقواعد الرياضيه التى لا مجال للدخول فى تفاصيلها فى هذه المناسبه ٠ ويمكن الرجوع فى ذلك الى مراجع الاقتصاد الرياضى Econometrics

تنفيذ خطه التنميه الاقليميه وادارتها

لقد سبق أن أشرنا الى الكيفيه التى يمكن بها تنفيذ خطط التنميه الاقليميه بصفه عامه أما فى هذا المجال فاننا سنشير الى ما يرتبط بتنفيذ الخطط الاقليميه فى الجمهوريه العربيه المتحده بصفه خاصه .

ان المتتبع للتخطيط على المستوى الاقليمى فى الجمهوريه العربيه المتحده منذ أن أخذت البلاد بأسلوب التخطيط منذ عام ١٩٦٠ ليجد أن هذا النوع من التخطيط ما زال بعيدا عن أن يحتل مركزا واضحا فى العمليه التخطيطيه اذ ما زالت العمليه التخطيطيه فيما يبدو مركزه فى أيدى الاجهزه التخطيطيه المركزيه الى حد كبير أما الاجهزه الاقليميه فما زالت فى دور التكوين وبالتالى فان مشاركتها لم تصل بعد الى مستوى الفعاليه فى التخطيط وان كانت قد خطت خطوه كبيره فى مباشره التنفيذ حيث نص قانون الاداره المحليه الصادر عام ١٩٦٠ على بعض اختصاصات المجالس الاقليميه على مختلف المستويات فى مباشره تنفيذ مشروعات الخطه الواقعه فى نطاق كل منها كما أشار كذلك على ضروره مشاركتها فى التخطيط للتنميه الاقليميه المستقبله . وترجع عدم فعاليه الاجهزه التخطيطيه الاقليميه الحاليه فى عمليه التخطيط الى عوامل كثيره من بينها حداثه العهد بهذا الاسلوب من التخطيط وعدم كفايه الاخصائيين فى هذا المجال . غير أن كثيرا من هذه العوامل فى طريقها الى الزوال فى القريب العاجل بفضل المبادره باتخاذ الاهبه للتغلب عليها .

ولعل من البوادر الطيبه فى هذا السبيل قيام هيئه التخطيط الاقليمى لمحافظه أسوان وجهودها الطيبه فى هذا المجال وما سيتلو ذلك باذن الله من تشكيل مثل هذه الهيئات فى بقيه المحافظات .

الفـــروق بين التخطيط الاُقليمى والتخطيط القومى

سبق أن أشرنا الى أن الخطوات التى تمر بها عمليه التخطيط الاُقليمى لا تختلف فى جوهرها عن الخطوات التى تمر عليه التخطيط على المستوى القومى الشامل الاأنه رغم عدم قيام هذه الاختلافات الجوهريه فان هنك فروق يمكن تميزها بين هذين النوعين من التخطيط ٠

١ــ تباينـــن الدراســـات التحليليه الاحصائيه على المستوى الاقليمى عنه على المستوى القومـــى الشامل لاختلاف البيانات الاحصائيه المتاحه على كلا المستويين ٠ فبينما تتوافر البيانات علـــى المستوى القومى الشامل بشئ من التفصيل والشمول فانها ليست كذلك على المستوى الاقليمى ٠

٢ــ ما يتطلبه دراسه ميزان المدفوعات على المستوى الاُقليمى regional balance of payment من عنايه قد لا تتطلبها دراسه هذا الميزان على المستوى القومى اذ يمثـــل قطاع العالم الخارجى external sector وزنا كبيرا بالنسبه لاقتصاديات اقليم معيـــن عنه بالنسبه لاقتصاديات الدوله ككل ٠

٣ــ تفرض الدراسه التخطيطيه على المستوى الاُقليمى أهميه خاصه لدراسه حركـــات الهجره migration والتى نفقات الرأسماليه عنه على المستوى القومى لزيادة قابليه تنقل عنصرى العمـــل ورأس المال داخل الاُقليم الواحد عنه بين الاُقاليم المختلفه ٠

٤ــ ترابط التخطيط الفيزيقى بالتخطيط الاُقليمى physcial with regional بدرجه أكبر من ترابط التخطيط الفيزيقى بالتخطيط القومى الشامل بسبب ارتباط التخطيط الاُقليمـــى باستخدامات الاُرض land use وارتباط التخطيط القومى الشامل باستخدامات رأس المال capital use مما يتحتم معه تكامل النوعين الاولين من التخطيط (الفيزيقـــى والاُقليمى) عنه بين الاُول والثالث ٠

تلك هى أهم الفروق الرئيسيه بين كل من التخطيط الاُقليمى والتخطيط القومى أما فيمـــا عدا ذلك فان خطوات السير فى رسم كل من الخطتين تكاد تكون واحده ٠

متابعة تنفيذ الخطط الأقليمية

تعتبر عملية متابعة تنفيذ خطه التنميه Follow up على درجه كبيره من الأهميه لاتقل فى شأنها عن عملية التخطيط فى ذاتها اذ يتوقف على دقه المتابعه واحكامها مدى نجاح الخطه فى تحقيق المستهدف منها . ومن أجل ذلك ستعنى فيما يأتى بتوضيح موضوع المتابعه بشئ من التفصيل .

موقع المتابعه من التخطيط :

يمكن تحديد موقع عمليه المتابعه ومكانتها فى التخطيط بدرجه من الدقه اذا ما عرفنا أولا ماهيه عمليه التخطيط فى معناها المجرد فاذا ماعرفنا المعنى المجرد لعمليه التخطيط أمكن التعرف على موقع عمليه المتابعه منها بوضوح .

يقصد بالعمليه التخطيطيه فى معناها المجرد مجموعه من الاجراءات يتفق المسئولون على اتخاذها من أجل احداث تغيير معين فى الاوضاع الاقتصاديه أو الاجتماعيه السائده فى مجتمع من المجتمعات خلال فتره أو فترات زمنيه محدوده .

وهذا التعريف يعبر فى واقع الأمر عن حقيقه العمليه التخطيطيه وجوهرها ومنه يتضح أن العمليه التخطيطيه تمر بمراحل ثلاث هى :-

أولا : مرحله أولى يتم فيها تقييم الوضع الاقتصادى أو الاجتماعى السائد فى المجتمع من أجل التعرف على خصائصه ومكوناته .

ثانيا : مرحله ثانيه يتم فيها تحديد للتغيرات المرغوب احداثها فى هذا المجتمع ومستوى هذه التغيرات فى صوره أهداف مرسومه .

ثالثا : مرحله ثالثه يتم فيها تحديد الوسائل والأساليب التى يمكن باستخدامها الوصول الى تحقيق هذه الأهداف .

وتعنى هذه المراحل المختلفه أن العمليه التخطيطيه تبدأ أولا بتصوير دقيق للوضع الاقتصادى والاجتماعى السائد فى المجتمع وقت التفكير فى أحداث التغيير المرغوب فيه at the initial position يلى هذا التعرف على مختلف الوسائل الفنيه أو التنظيميه أو القانونيه التى يمكن باستخدامها أحداث هذا التغير فى المستقبل مع تقييم هذه الوسائل تقييما دقيقا وأخيرا تنفيذ مايستقر

عليه الرأى من هذه الوسائل والانتظار حتى يتم تحقيق الهدف أو الأهداف المرسومه ٠

ويتضح من هذا التفسير أن العمليه التخطيطيه تستهدف دائما تحقيق هدف أو أهداف اقتصاديه أو اجتماعيه معينه فى فتره زمنيه محدوده وان تحقيق هذه الأهداف يتم دائما فى المستقبل ٠

ولما كان المستقبل كما نعلم يخضع لظروف وعوامل يصعب التنبأ بها مقدما بدرجه من الدقه لانطوائها على عنصر اللا يقين لهذا فانه يكون من المتوقع احتمال انحراف النتائج المتحققه من تنفيذ العمليه التخطيطيه عن الأهداف السابق تقريرها ٠

ولما كان استمرار انحراف نتائج تنفيذ الخطه عن الأهداف المرسومه أمر غير مرغوب فيه لما يترتب عليه من أضعاف لفاعليه عمليه التخطيط لهذا فانه يكون من المرغوب فيه تدارك استمرار حدوث هذا الانحراف ما أمكن بالقضاء على مسبباته أو تعديل الهدف بما يتناسب مع الامكانيات المتاحه ٠

وللوصول الى تحقيق هذا الغرض لابد من متابعه نتائج تنفيذ الخطه بصفه مستمره للتعرف على هذه الانحرافات والتنبأ فى نفس الوقت بما يحتمل حدوثه منها فى المستقبل فى ضوء المعلومات المتاحه والعمل على تلافى مسبباته ما أمكن الى ذلك سبيلا ٠ ولهذا فانه كلما كانت الخبره بعمليه المتابعه كبيره كلما كان تصحيح الانحرافات مؤديا الى تحقيق الغرض ٠

ماهية عملية المتابعة :

ان ما يتبادر الى ذهن الكثيرين عند اصطلاح المتابعه أن هذه العمليه تنطوى على مجرد تسجيل بيانات معينه عن مشروع معين فى استمارات معينه غير أن المتابعه فى واقع الأمر وكما سبق أن أوضحنا لا تقتصر على هذا المفهوم فقط دون غيره بل تتجاوز هذا المفهوم الى ضروره استخدام هذه البيانات فى تقرير مدى وحجم ونوع التعديل المطلوب احداثه فى الخطه المرسومه تصحيحا لما انتاب التنفيذ من انحراف أو انحرافات كذلك ٠ وفى ضوء هذا المفهوم فانه يمكن القول بأن المتابعه يتطلب اجراؤها عددا من الخطوات يمكن تحديدها فيما يأتى :—

١— تجميع بيانات ومعلومات معينه عن المشروع المطلوب متابعته مع مراعاه الدقه التامه فى هذه البيانات والمعلومات ومن ثم تسجيلها فى استماره معينه معده لهذا الغرض ٠

٢— دراسه هذه البيانات والمعلومات دراسه دقيقه ثم تقييم النتائج evaluation المتحققه والتعرف على مدى انحراف هذه النتائج عن الأهداف المرسومه ٠

٣— تقرير ما يجب اتخاذه من اجراءات لتصحيح هذه الانحرافات ٠

هذا ولضمان نجاح عمليه المتابعه فان الأمر يستلزم من المتابع ضروره مراعاه عدد من الاعتبارات يمكن ايجازها فيما يأتى :

١ــ الزمن (أو الفقــرات) الملائم لاجراء عمليه المتابعه على أن يراعى فى ذلك المدى المسموح فيه بادخال أى تعديل على الخطه ٠

٢ــ مدى التعديل المسموح بادخاله على الخطه فى نهايه كل فتره متابعه على الانتـــاج والاستثمار والاستهلاك ٠٠٠٠٠ وغيرهما ٠

٣ــ مدى حريه الوحده الانتاجيه فى اتخاذ قرارات ذاتيه باجراء التعديل المطلوب ٠

٤ــ طبيعه القرارات المسموح للمستويات المختلفه من الأنشطه الاقتصاديه باتخاذها فـــى ضوء المعلومات المتاحه عن عمليه المتابعه ومدى ارتباط كل مستوى بالآخر ٠

هذا ويؤدى اجراء المتابعه بالصوره السابقه الى نوع من التحكم control فـــى النشاط الاقتصادى التى تستهدف الخطه تحقيقه ٠ ونظرا لأن الخطه تقوم على أسس ماديه وأخرى ماليه فانه يكون من الواجب على المتابع أن يقوم بمتابعه كلا الناحيتين بصوره متكامله ٠

مستويات المتابعه :ــ

يتم اجراء عمليه المتابعه على مختلف مستويات البنيان الاقتصادى أو الاجتماعى للمجتمع الخاضع لنظام التخطيط ٠ وللتعرف على هذه المستويات لابد من أن نتعرف أولا على الكيفيه التى يتكون فـــى ظلها البنيان الاقتصادى أو الاجتماعى لأى مجتمع من المجتمعات ٠

يمكن النظر لأى مجتمع من المجتمعات من زاويتين مختلفتين طبقا لنوع النشاط الاقتصادى الـــذى يزاوله أفراد المجتمع فأفراد أى مجتمع من المجتمعات يمارسون نوعين مختلفين من النشاط فى وقـــت واحد أحدهما انتاجى والآخر استهلاكى وكل فرد من هؤلاء الأفراد وان كان يزاول نشاطا استهلاكيا بصفه دائمه بحكم غريزه البقاء الا أنه قد لا يزاول نشاطا انتاجيا معينا لسبب أو لآخر لهذا وفـــى ضوء هذا الاعتبار فانه يمكن تقسيم نشاط المجتمع الى نشاط انتاجى وآخر استهلاكى ٠

ولما كان النشاط الانتاجى قد يتم فى صوره سلع ماديه أو خـــدمات

ولما كان اتمام أى من النشاطين الانتاجى أو الاستهلاكى لابد وأن يتم داخل وحده معينه لهـذا فانه يمكن تقسيم المجتمع من الناحيه الانتاجيه الى وحدات بعضها لانتاج السلع المادية وبعضهـــا الآخر لانتاج الخدمات ومن الناحيه الاستهلاكيه الى وحدات استهلاكيه كذلك ٠ فالمزرعـــه

مثلا تعبر عن وحده انتاجيه للسلع الماديه والوحده الارشاديه تعبر عن وحده انتاجيه لسلع معنوية أو خدمات أما المنزل فيمكن اعتباره بمثابه الوحـدة الاستهلاكيه ٠

وتضم كل مجموعه من الوحدات الانتاجيه أو الاستهلاكيه التى تزاول عملا متماثلا نشاط اقتصادى يطلق عليه اسما يرمز الى طبيعه ونوع هذا النشاط فمثلا الوحدات الانتاجيه التى تقوم بانتاج الأغذيه المعلبه يمكن تصنيفها تحت نشاط الأغذيه المحفوظه ومستشفيات الرمد مثلا كوحدات خدمات يمكـــن تصنيفها تحت نشاط الخدمات الصحيه الرمدية ٠٠٠٠٠ وهكذا ٠

هذا وتضم الأنشطه المتماثله قطاعات معينه ٠ فالوحدات الانتاجيه الزراعيه بمختلف أنشطتها يضمها قطاع الزراعه والوحدات الانتاجيه الصناعيه المختلفه يضمها قطاع الصناعه والوحدات الصحيـه وأنشطتها المختلفه والوحدات التعليميه بأنشطتها المختلفه ٠٠٠٠ الخ ٠ يضمها جميعا قطـــاع الخدمات وهكذا ٠ هذا فضلا عن أنه يمكن تصنيف الوحدات والأنشطه والقطاعات المختلفه تبعـا لكيانها القانونى وملكيتها أو توزيعها الجغرافى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ وهكذا ٠

اما الوحدات الاستهلاكيه فيمكن تصنيفها كذلك تبعا لنوع السلع والخدمات المستهلكه بداخل كل وحده وتبعا لما اذا كانت هذه السلع والخدمات المستهلكه منتجه محليا أو مستورده ٠ كمـا يمكن تصنيفها أيضا تبعا لمستويات الدخل التى تحصل عليها هذه الوحدات أو تبعا للمهنه التى يعمل بها رب الأسره أو تبعا لحجمها أو مستوى ثقافه أفرادها أو تبعا لأى تصنيف آخر يتناسب وطبيعـــه العمليه التخطيطيه الجارى دراستها ٠

هذه هى المكونات التى يقوم عليها البنيان الاقتصادى للمجتمع ومن البديهى أنه طالما كان المجتمع آخذا بمبدأ التخطيط فانه من الضرورى أن يتم التخطيط فى جميع هذه المستويات وطالما انتقلت الخطه الى حيز التنفيذ فانه يكون من الضرورى أيضا أن تتم عمليه المتابعه فى جميع وحدات هذا البنيـــان ومستوياته المختلفه ٠

لهذا فأن الوحده الانتاجيه تتابع أعمالها والنشاط الاقتصادى كذلك يتابع أعماله كما وأن المؤسسه العامه أو النوعيه التى تشرف على أنشطه معينه تتابع أعمال هذا النشاط ، وتتـــدرج مستويات المتابعه حتى ترتفع شيئا فشيئا الى مستوى الوزاره التى تقوم بتخطيط ومتابعه القطاع الـذى تشرف عليه ٠ وأخيـرا ترتفع مستويات المتابعه مره أخرى الى مستوى السلطات الأعلى من الـــوزاره التى تقوم باجراء عمليه المتابعه على المستوى القومى ٠

هذا ولا يفوتنا أن وضوح البيانات والاحصاءات فى تقارير المتابعه على مستوى الوحده الانتاجيه يؤدى بالتبعيه الى وضوح البيانات والاحصاءات والعلاقات على مستوى النشاط الاقتصادى وهذا يؤدى بدوره الى نفس الشئ على المستوى القطاعى أو الاجتماعى وكذلك القومى . هذا وان كانت البيانات والاحصاءات التفصيليه لاتظهر فى المتابعه على المستوى القومى ، اذ فى هذا المستوى يذوب الكثير من التفصيلات التى تضمها تقارير المتابعه على المستويات الأقل . وبمعنى آخر فانه يمكن القول بأنه كلما ابتعد مستوى المتابعه على مستوى الوحده الانتاجيه أو الاستهلاكيه كلما اختفت التفصيلات وأصبحت الاجماليات أكثر وضوحا .

هذا ومما هو جدير بالذكر أن المتابعه على مستوى الوحده الانتاجيه أو الاستهلاكيه تعتبر بمثابه حجر الأساس فى توضيح مدى انحراف ما تحققه من تنفيذ الخطه عما كان مستهدفا عند رسمها .

استمارات المتابعه :—

تستدعى عمليه المتابعه تصميم استمارات معينه ، تمكن من تسجيل البيانات والتفصيلات الموضوعيه والشخصيه على مستوى الوحده الانتاجيه بطريقه معينه وموحده تسمح بتجميع تلك الحقائق والعلاقات عن هذه الوحدات مهما أختلف النشاط الاقتصادى أو الاجتماعى الذى تتبعه تلك الوحدات الانتاجيه .

وكما توجد استمارات للمتابعه على مستوى الوحده الانتاجيه فانه توجد أيضا استمارات للمتابعه على كل مستويات النشاط الاقتصادى والاجتماعى الذى تجرى من أجله عمليات المتابعه غير أن هذا النوع من الاستمارات يختلف عن استمارات المتابعه على مستوى الوحده الانتاجيه من حيث طبيعه البيانات المطلوب تسجيلها اذ تكون البيانات فى استمارات المتابعه على المستويات الأعلى أكثر تركيزا وهكذا تزداد درجه التركيز فى المعلومات كلما ارتقى مستوى المتابعه عن المستوى الذى يسبقه .

هذا ويجب الا يغيب عن الذهن أن عمليه التخطيط والمتابعه عمليه تنفرد بها المجتمعات الاشتراكيه دون غيرها بل ان الوحدات الانتاجيه والاستهلاكيه فى المجتمعات الرأسماليه عاده ما تقوم تلقائيا بالتخطيط والمتابعه على مستوى هذه الوحدات فكل وحده من هذه الوحدات قد تخطط أعمالها وانتاجها وتصرفاتها تبعا لخطه جزئيه ترسمها لنفسها وكذلك الوحدات الاستهلاكيه تقوم بنفس الشئ وفقا لخطه جزئيه كذلك ومن ثم فان الأمر يقتضى من كل من هذه الوحدات متابعه نشاطها وتصرفاتها للتعرف على مدى انحراف نشاطها عما استهدفت تحقيقه .

نظام المتابعه فى الجمهوريه العربيه المتحـــده

يخضع نظام المتابعه فى الجمهوريه العربيه المتحده الى النظم التى حددها عـــدد مـــن القرارات الجمهوريه الصادره فى عام ١٩٦٠ بمناسبه البدء فى تنفيذ الخطه الخمسيه الأولى للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه (١٩٦٠ — ١٩٦٥) حيث حددت هذه القرارات أهداف عمليه المتابعـــه ووظيفتها ومسئوليه كل وحده من وحدات البنيان الاقتصادى نحو متابعه النشاط التى تزاوله ، كمـا حددت أيضا نوع البيانات المطلوب تضمينها لتقارير المتابعه . وفيما يلى موجز لما نصت عليه هـــذه القرارات بالنسبه للنقاط السالف الاشاره اليها .

أولا : نص القرار الجمهورى رقم ٢٣٢ على مسئوليه وزير التخطيط عن تقديم تقارير متابعه دوريـــه وسنويه للسيد رئيس الجمهوريه ، وكذلك لمجلس الأمه . كما أعطاه الحق فى طلب البيانات الضروريه اللازمه لهذه التقارير من مصادرها المختلفه .

ثانيا : حدد القرار الجمهورى رقم ١٣٢٧ نوع البيانات المطلوب من وزير التخطيط استيفاؤها فـــى تقريره للمتابعه بالبيانات الخاصه بالدخل القومى والانتاج القومى والاستثمـــارات والعمالـــه وانتاجيه العمل وحجم الصادرات وتركيبها وكذلك حجم المدخرات المحليه والائتمان الخارجـى وغير ذلك من البيانات .

ثالثا : حدد القرار الجمهورى رقم ١٣٢٩ مسئوليه مختلف اللجان الوزاريه للتخطيط بمختلف الوزارات عن تقديم تقارير لمتابعه أنشطه القطاعات التى تشرف عليها هذه الوزارات كما نص على كيفيـــه تكوين هذه اللجان ووظيفتها وعلاقتها بوزاره التخطيط .

رابعا : نص القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ على كيفيه مناقشه تقارير المتابعه الوزاريه بواسطه اللجنـه العليا للتخطيط ، وكيفيه التنسيق بين تقارير مختلف القطاعات .

وتتضمن هذه القرارات المستويات المختلفه الواجب اجراء المتابعه فى نطاقها والـتى تبـدأ بمستوى المشروع أو (الخليه الاقتصاديه Economic cell) وتنتهى بمستوى المناقشه الـتى يجريها مجلس الأمه عن الخطه . أما بين هاتين المرحلتين فيمكن تمييز عدد آخر من المستويات .

أ) المتابعه على مستوى المؤسسات العامه المشرفه على مختلف الوحدات الانتاجيـــه كالمؤسسه الزراعيه التعاونيه العامه أو المؤسسه العامه للثروه المائيه أو المؤسسه العامـــه للنقل وغيرها من المؤسسات .

ب) المتابعه على مستوى الوزارات : كوزاره الزراعه والصناعه والتعليم ..... الخ باعتبار كل وزاره مشرفه على قطاع معين من القطاعات الاقتصاديه

جـ) المتابعه على مستوى اللجنه الوزاريه العليا للتخطيط

د) المتابعه على مستوى لجنه التخطيط القومى (كجهاز فنى معاون لوزير التخطيط)

هـ) المتابعه على مستوى السيد رئيس الجمهوريه

أهداف المتابعه :

تتباين أهداف المتابعه بتباين المستوى الذى يقوم باجرائها ، كما يتباين نوع البيانات ومدى الاستفاده بها كذلك . ويمكن تحديد الهدف من اجراء عمليات المتابعه فى ايجاز فيما يأتى :ـ

١ـ تهدف المتابعه على مستوى الأجهزه العامه (وزارات وهيئات عامه .... الخ) المشرفه الى تنسيق مختلف الأنشطه الاقتصاديه التى تزاولها الوحدات المختلفه التى تقع فى نطاق اشرافها .

٢ـ أما المتابعه على مستوى اللجنه الوزاريه العليا للتخطيط فتهدف الى نفس الغرض التنسيقى السالف الاشاره اليه غير أن التنسيق على هذا المستوى يكون أكثر شمولا من سابقه . حيث يشمل فى هذه الحاله مختلف الأنشطه والقطاعات الاقتصاديه المكونه للبنيان الاقتصادى . هذا وتستعين اللجنه فى عملها بالتقارير المختلفه التى تعدها وزاره التخطيط لهذا الغرض كما تدخل فى اعتبارها فى الدراسات التى تقوم بها ايجاد نوع من التوازن بين مختلف الأنشطه والقطاعات الاقتصاديه كالتوازن بين الانتاج السلعى والخدمات والدخل والانفاق والاقراض والاقتراض وغير ذلك من أنواع التوازن الضرورى . فاذا انتهت اللجنه من دراستها اتخذت من القرارات ما يكفل تصحيح أى انحراف يخرج الخطه عن التوازن المنشود .

هذا ومما يجدر ذكره أن وزاره التخطيط تقوم بعمليه المتابعه بصوره مزدوجه ، فعن طريق مندوبيها باللجان الوزاريه المختلفه للتخطيط تساهم فى تنسيق الأنشطه القطاعيه التى تشرف عليها هذه الوزارات وهو تنسيق كما يبدو جزئيا فى حقيقته وليس شاملا للاقتصاد القومى كله . أما التنسيق الشامل فانها تصل الى تحقيقه من طريق مساهمتها فى أعمال اللجنه الوزاريه العليا للتخطيط .

البيانات المطلوبة للمتابعة

يختلف نوع البيانات المطلوبة لاجراء عمليه المتابعه باختلاف المستوى التى تجرى عليه المتابعه

١ــ فالتقرير الوزارى للمتابعه يتضمن ذلك النوع من البيانات الذى يقوم وزير التخطيط بتحديدها للوزارات المختلفه ٠

٢ــ أما تقارير المتابعه التى يتطلبها عمل اللجان الوزاريه للتخطيط فى مختلف الوزارات فان نوع البيانات الواجب تضمينها لها يخضع فى تحديده لطلب لجنه التخطيط فى كل وزاره برئاسة الوزير المختص ٠

٣ــ أما تقرير المتابعه الوزارى للتخطيط فعاده ما يتضمن شقين : الشق الأول يتضمن دراسه تحليليه للقطاع الذى تشرف عليه الوزاره وتقييما لنشاط هذا القطاع ٠ أما الشق الثانى فيتضمن استيفاء لعدد من البيانات والمعلومات اللازمه لاجراء دراسات معينه تقوم بها الأجهزه الفنيه لوزاره التخطيط سواء كانت هذه البيانات وصفيه أو كميه ٠

وتهدف دراسه هذه البيانات الى التعرف على مدى تقدم كل قطاع نحو تحقيق ما هو مستهدف من تنميتها ٠

دور المتابعه فى تحسين أسلوب التخطيط

يتوقف دور المتابعه فى تحسين أسلوب التخطيط على مدى شمول البيانات والمعلومات والعلاقات التى تتضمنها تقارير المتابعه ٠

فتقارير المتابعه على مستوى الوحده الانتاجيه تمكن المخطط من استخلاص معدلات ومعاملات فنيه مختلفه يمكن بمقارنتها التعرف على مدى كفاءه الوحدات الانتاجيه وأى هذه الوحدات أكثر كفاءه من الأخرى ٠ وفى ضوء مثل هذه النتائج يمكن تقويم أسباب ضعف الوحدات الانتاجيه ذات الكفاءه المنخفضه وزياده انتاجيه الوحدات ذات الكفاءه المرتفعه وبالتالى دفع الخطه نحو تحقيق الأهداف المنشوده ٠

تقييم المشروعات

تقوم خطه التنميه الاقليميه عاده شأنها فى ذلك شأن خطه التنميه القوميه — على تنميه القطاعات الاقتصاديه المختلفه للاقليم عن طريق عدد من البرامج يضم كل برنامج منها عددا من المشروعات . وأيا كانت البرامج والمشروعات التى تضمها الخطه فان اجراء تقييم لكل برنامج ومشروع من مشروعاتها أمر تستلزمه عمليه التخطيط والتنميه اذا ما أريد تحقيق المستهدف منها . فتقييم أى مشروع يعتبر أمرا واجبا قبل اقراره من أجل الوصول الى اختيار المشروعات المثلى وكذلك أثناء مرحله التنفيذ وفى فترات مختلفه لتبين مدى مطابقه التنفيذ للأهداف المرسومه واجراء التعديل الملائم اذا لزم الأمر .

وقبل استعراض عمليه التقييم وأساليبها المختلفه يحسن أولا الاتفاق على تعريف واضح ومحدد للمشروع الذى يجرى التقييم من أجله .

تعريف المشروع :— يعرف المشروع من الناحيه النظريه بأنه "أصغر الوحدات الاستثماريه التى يمكن استغلالها فى نشاط اقتصادى يمكن انشاؤه مستقلا عن غيره من الأنشطه الاستثماريه الأخرى " فانشاء مصنع ، أو طريق زراعى ، أو استصلاح قطعه من الأرض تعد كلها من قبيل المشروعات الاستثماريه .

أما من الناحيه الواقعيه فالتعريف السابق يقصر عن التعبير عن حقيقة كثير من المشروعات خصوصا تلك المشروعات التى تنطوى على مكونات قد لاترتبط بالهدف الأصلى للمشروع المزمع تنفيذه ومع ذلك يعتبر تنفيذها أمرا ضروريا لبعض اعتبارات اجتماعيه أو غير ذلك من الاعتبارات الأخرى .

فاذا نظرنا مثلا الى مشروع كمشروع لتنميه الانتاج الزراعى فى منطقه معينه فاننا نجد أن تنفيذ مثل هذا المشروع لا يقتصر عاده على استصلاح الأرض وتزويدها بمياه الرى وغير ذلك من مستلزمات الانتاج المحققه للهدف الأصلى للمشروع بل يتجاوز الأمر ذلك عاده الى شق بعض الطرق واقامه بعض المرافق الضروريه كالمدارس والمستشفيات وما شابه ذلك وهى وان كانت لاترتبط بالهدف الأصلى لهذا المشروع الا أنها تعتبر مفيده من الناحيه الاجتماعيه ومعينه على تنفيذه بطريق غير مباشر .
لهذا فان الاعتبارات العمليه لابد وأن تملى توسيع مفهوم التعريف النظرى للمشروع حتى يشمل أمثال هذه المشروعات .

وفى ضوء هذا المفهوم الجديد يمكن اعتبار مشروع كمشروع الوادى الجديد مثلا مشروعا مستقلا بذاته .

وسائل تقييـــم المشروعات :ـ

تتباين وسائل تقييم المشروعات بتباين مصادر تمويلها وكذلك بتباين الغرض من تنفيذها ٠

فمن حيث التمويل قد تقوم المشروعات على تمويل خاص أو تمويل عام ومن حيث الغرض قد تكون المشروعات اما وحيده الغرض أو ثنائيه الغرض أو متعدده الأغراض ٠

ويقوم تقييم المشروعات الخاصه على قياس معيار الأربحيه باعتبار الربح الهدف الأساسى الذى يسعى المنظم الى تحقيقه بينما يقوم تقييم المشروعات العامه على أساس معايير ارتباطها بتحقيق الصالح العام ٠

وفى ضوء المعايير السابقه يمكن تقييم المشروعات وحيده الغرض أما المشروعات متعدده الأغراض فانه نظرا لصعوبه تقييمها متكامله لتداخل البنود المختلفه مع بعضها فان كل الاتجاه يميل الى تقييم كل هدف من الأهداف المرغوب فى تحقيقها على حده كذلك ٠

هذا ويتم تقييم المشروعات من الناحيتين الماليه والاقتصاديه فى حدود ثلاث مستويات مختلفه يهدف كل مستوى منها الى تحقيق غرض معين ٠ هذه المستويات هى :ـ

١ـ مستوى الوحده المستفيده من المشروع

٢ـ مستوى الهيئه القائمه على تنفيذه

٣ـ على المستوى القومى

ويهدف التقييم على مستوى الوحده (مزرعه مثلا) الى التعرف على قيمه الضرائب التى يمكن ربطها على المزرعه مقابل استفادتها من المشروع ، كما يهدف للتعرف على آثار المشروع بالنسبه للمجتمع ٠

أما التقييم من وجهه نظر الهيئه القائمه على تمويل المشروع وتنفيذه فيهدف الى التعرف على آثار المشروع على الميزانيه الفيزيقيه physical budject

أما التقييم الاقتصادى للمشروعات من وجهه النظر القوميه فيهدف الى تبين الآثار التى تترتب على تنفيذ المشروع وماإذا كانت هذه الآثار تتفق مع ماهو مستهدف من تنفيذها أم لا ٠

ونظرا لأن الناس يخلطون عاده بين مفهوم التقييم المالى للمشروع Financial appraisal وبين مفهوم التقييم الاقتصادى له Economic appraisal فانه يكون من المفيد توضيح هذا المفهوم ٠

التقييم المالى للمشروع :—

الهدف من تقييم مشروع من الناحيه الماليه هو التعرف على عوائد هذا المشروع من مقارنه الايرادات المنتظره بالتكلفه المتوقعه . ويشبه هذا النوع من التقييم التقييم الذى يقوم باجرائه أصحاب المشروعات الخاصه قبل المخاطره بتنفيذ مشروعاتهم مع اختلاف فى نقطتين هامتين هما :—

١— أن الهيئه العامه لاتهدف الى مجرد الحصول على الربح المادى كصاحب المشروع الخاص

٢— أن الهيئه العامه تعنيها الآثار غير المباشره للمشروع (١) بنفس الدرجه التى تعنيها آثاره المباشره ان لم يكن أكثر منها هذا على عكس صاحب المشروع الخاص الذى تعنيه الآثار المباشره فقط المترتبه على تنفيذ المشروع .

وتهدف الهيئه العامه القائمه على تنفيذ مشروع للتنميه الزراعيه مثلا من تقييمه تقييما ماليا الى التعرف على قدره الزراع على دفع مقابل ماستفادوه من مزايا نتيجه لتنفيذ المشروع . ويقوم هذا التقييم على دراسه صافي دخل عينه من المزارع قبل تنفيذ المشروع ومقارنه ذلك بصافى الدخل المتوقع لهذه العينه من المزارع بعد تنفيذ المشروع ، ومن ثم يمكن تقدير ما تتقاضاه الحكومه من الزراع مقابل المزايا التى استفادوها .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومات فى الدول المتخلفه كانت الى عهد قريب تعلق أهميه كبيره على النتائج الماليه للمشروعات التى تقوم بتنفيذها أما فى الوقت الحالى وبعد أن تغيرت نظره الحكومات وأصبحت رفاهيه المجتمعات هدف أساسى للتنميه فان النتائج الماليه للمشروعات لم تعد المعيار الوحيد الذى يقوم عليه اختيارها .

ولهذا أخذ التقييم المالى للمشروعات يقل فى أهميته فى نفس الوقت الذى أصبح للتقييم الاقتصادى المكانه الأولى . ويرجع ذلك الى أن التقييم الاقتصادى للمشروعات هو الوسيله التى تمكن المخطط من قياس آثاره المباشره وغير المباشره وربما تكون فى نظر الدوله أكثر أهميه من الأولى .

---

(١) يعتبر العائد المباشر لمشروع رى تقوم به الحكومه هو ما تتقاضاه من أثمان مقابل الرى أما العائد غير المباشر فيمثله ما يطرأ على غله الحاصلات الزراعيه من تحسن نتيجة لتوفير مياه الرى .

اختيار لمعيار الاستثمار الذى يقوم عليه تقييم المشروع :—

لعل معيار الاستثمار الذى يقوم عليه التقييم التالى لمشروع ما أبسط كثيرا من المعايير الذى يقوم عليها التقييم الاقتصادى للمشروعات . وترجع هذه البساطة الى أن كل ما هو مطلوب معرفته لايجاد هذا المعيار هو التعرف على التكلفه المحتمله للمشروع والايرادات المتوقعه منه . ورغم أن تحديد البنود التى يمكن تضمينها للتكلفه والايرادات قد يوجد بعض الصعوبه أحيانا أمام المخطط الا أن التغلب على مثل هذه الأمور يعد أمرا يسيرا .

أما المعايير التى يمكن على أساسها اجراء التقييم الاقتصادى لمشروع ما فموضوع أكثر تعقيدا مما سبق . ويرجع هذا التعقيد الى عدم اتفاق المخططين على المعايير التى يمكن فى ضوئها تقرير توزيع الاستثمارات العامه للدوله .

هذا ورغم عدم اتفاق المخططين على هذه المعايير فانه يمكن تبويبها فى ثلاث مجموعات:

أ) أن يتم اختيار المشروعات على أساس معيار تأثيرها على الدخل القومى .

ب) أن يتم الاختيار لا على أساس معيار تأثيرها على الدخل القومى فقط بل لابد وأن يدخل فى الاعتبار تأثيرها على العماله وعلى توزيع الدخول بين الناس ، وعلى ميزان المدفوعات ، وعلى معدل الادخار .... الخ .

جـ) أن يتم اختيار المشروعات على أساس معيار معدل تكوين رأس المال .

والمعايير الثلاث السالف الاشاره اليها وان كان يبدو ظاهريا أنها تقوم جميعا على تعظيم الدخل بدرجات متفاوته وفى أزمنه مختلفه الا أنها من الناحيه العمليه تشير الى ثلاث أنماط مختلفه من الاستثمارات يستطيع المخطط استخدامها . ويتوقف استخدام أى معيار من هذه المعايير فى عمليه التخطيط على الأهداف المحدده لخطه التنميه . اذا كان الهدف هو تعظيم الدخل مثلا فان المعيار الذى يتم اختياره للاستثمار فى هذه الحاله لابد وأن يهدف الى تعظيم الدخل ، أما اذا كانت الأهداف غير ذلك كزياده العماله وتحسين ميزان المدفوعات ، وتحقيق عداله التوزيع وزياده معدل الادخار ..... وغير ذلك من الأهداف فان اختيار المشروعات لا بد وأن يتم على أساس معايير توصل الى تحقيق هذه الأهداف .

وقد يكون الهدف النهائى للخطه مرتبط بتعظيم الدخل فى الزمن الطويل فاذا كان الأمر كذلك كان استخدام معيار معدل تكوين رأس المال أمر لا مناص منه (١).

(١) يعنى استخدام معدل تكوين رأس المال كمعيار لاختيار المشروعات عدم اهتمام المخطط بتعظيم الدخل فى الزمن القصير .

وفيما يلى شرح لأبسط هذه المعايير وهو معيار التكلفه والعائد ·

معيـــار التكلفه والعائـــــد

Costs and benefits technique

يرمى استخدام طريقه التكلفه والعائد الى التعرف على ما يترتب على تنفيذ مشروع مـــــن المشروعات من آثار على الدخل ·

ويتمثل عائد مشروع من المشروعات فيما يؤدى اليه تنفيذ هذا المشروع من اضافه الى الدخـــل فى صوره سلع ماديه وخدمات ·

أما تكاليف المشروع فتمثل فيما يستقطع من الدخل فى صوره سلع ماديه وخدمات فى سبيل انشاء المشروع ·

وتنقسم عوائد أى مشروع من المشروعات الى نوعين من العوائد هما :—

أ) عوائد المشروع الأوليه primary benefits وتتمثل فى القيمه الصافيه (١) للسلع الماديه والخدمات التى تتولد من تنفيذ المشروع بطريق مباشر ·

ب) عوائد المشروع الثانويه secondary benefits وتتمثل فى القيمه المضافـــه زياده عن قيمه العوائد الأوليه — التى تتولد من مشروعات منبثقه من المشروع الأصلى أو قامـــت بسببه (٢) بعد استقطاع تكلفتها والتكلفه التقديريه التى كان يمكن أن تعود عليها فى حالـه عـدم تنفيذ المشروع الأصلى

أما التكاليف فهى أيضا تنقسم الى قسمين :—

أ) التكاليف المستخدمه مباشره فى انشاء المشروع

وتتمثل فى قيمه السلع والخدمات التى تلزم لانشاء المشروع وصيانته وادارته كقيمه الأرض وأجـــور العمال ومستلزمات الانتاج وما شابه ذلك ·

---

(١) أى بعد استقطاع التكلفه التى لزمت لتحقيقها ·

(٢) أى حفز قيامها انشاء المشروع الأصلـــى ·

ب) التكاليف المرتبطه بتنفيذ المشروع associated costs وتتمثل فى قيمه السلع والخدمات التى يلزم استخدامها حتى يتحقق الهدف من انشاء المشروع وذلك كأثمان التقاوى والأسمده وقيمه أجور العمال .... الخ التى تلزم لتحقيق انتاج من مساحه من الأرض تستفيد من مشروع انشاء قناه لتوزيع مياه الرى مثلا .

ونظرا لأن تكلفه وعوائد مشروع معين تختلف فى طبيعتها المادية وفى أزمنه استحقاقها عن مشروع آخر لهذا فمن الضرورى توحيد الأساس الذى يقوم عليه تقييم مفرداتهما حتى يسهل عقد مقارنه بين تكاليف المشروع وعوائده وكذلك بين تكاليف عدد من المشروعات وعوائدها .

وتعتبر وحدات النقود أكثر الوسائل استخداما فى توحيد هذا التقييم .

ومن الملاحظات الواجب على المخطط ادخالها فى الاعتبار عند التقييم :—

أ) مراعاه مستويات الأسعار

ب) تقدير علاوة للمخاطره

جـ) احتساب معدل الفائده

د) تقدير الفتره الزمنيه التى يجرى لها التقييم

فبالنسبه لمستوى الأسعار يجب على المخطط أن يراعى تقييم وحدات التكاليف والعوائد طبقا للأسعار وقت استحقاق هذه التكاليف والعوائد ، فيقدر عوائد المشروع الأوليه والثانويه وكذلك تكاليف الاداره والصيانه والتجديد ..... الخ طبقا للأسعار المتوقعه أما تكاليف الانشاء فيجرى تقديرها على أساس الأسعار الجاريه . وعلى المخطط كذلك أن يدخل فى اعتباره أية آثار سعريه قد تترتب على تنفيذ المشروع فى المستقبل .

أما بالنسبه لعنصرى المخاطره واللا يقين فعلى المخطط أن يقدر قيمه المخاطر المحتمله وأن يستنزل قيمتها من عوائد المشروع ، أو أن يحملها البند التكلفه ، أما بالنسبه لعنصر اللا يقين فعلى المخطط أن يقدره بطريق غير مباشر معتمدا فى ذلك على تقدير صافى عوائد المشروع .

أما معدل فائده رأس المال فيراعى فى تقديرها استخدام المعدل المحتمل أن يسود فى الفتره الزمنيه الطويله .

وتستخدم لتحقيق الأغراض السابقه وسيلتين :—

الأولى : بتقدير القيمه الحاليه على أساس التنبأ بالتكلفه والعائد المحتمل تحققها فى المستقبل

الثانيه : باستخدام معادل للتكلفه السنويه لتكلفه الانشاء ويوضح الجدولين (١) ، (٢) كيف يمكن تقدير قيمه عوائد المشروع التى تستحق فى تاريخ مقبل وقت اجراء التقييم وكذلك كيفيه حساب المعادل السنوى لتكاليف الانشاء طبقا للطريقه الثانيه . فمثلا تقيم عوائد المشروع المحتمل تحقيقها فى السنه الخامسه من عمر المشروع والمقدره بمبلغ ١٠٠ دولار وطبقا لمعدل فائده مقداره ٧ ٪ حاليا بمبلغ ٧١٫٣٠٠ دولارا (انظر الجدول رقم (١)) وكذلك يقدر المعادل السنوى لتكاليف الانشاء لمشروع تكلفته ١٠٠٠ دولار ومدته خمس سنوات وطبقا لمعدل فائده ٥ ٪ فى الوقت الحاضر بمبلغ ٢٣١ دولارا (بقسمه ١٠٠٠ على ٤٫٣٢٩ طبقا للجدول (٢)) .

وواضح من الجدولين (١) ، (٢) أن كلتا الطريقتين تحققان نفس النتائج .

جدول رقم (١) القيمه الحاليه لعوائد المشروع $I / (I + j)^n$

السنه	معدل الفائده i							
	٤ ٪	٥ ٪	٦ ٪	٦½ ٪	٧ ٪	٧½ ٪	٨ ٪	١٠ ٪
١	٩٦٢ر	٩٥٢ر	٩٤٣ر	٩٣٩ر	٩٣٥ر	٩٣٠ر	٩٢٦ر	٩٠٩ر
٢	٩٢٥ر	٩٠٧ر	٨٩٠ر	٨٨٢ر	٨٧٣ر	٨٦٥ر	٨٦٧ر	٨٢٦ر
٣	٨٨٩ر	٨٦٤ر	٨٤٠ر	٨٢٨ر	٨١٦ر	٨٠٥ر	٧٩٤ر	٧٥١ر
٤	٨٥٥ر	٨٢٣ر	٧٩٢ر	٧٧٧ر	٧٦٣ر	٧٤٩ر	٧٣٥ر	٦٨٣ر
٥	٨٢٢ر	٧٨٤ر	٧٤٧ر	٧٣٠ر	٧١٣ر	٦٩٧ر	٦٨١ر	٦٢١ر
٦	٧٩٠ر	٧٤٦ر	٧٠٥ر	٦٨٥ر	٦٦٦ر	٦٤٨ر	٦٣٠ر	٥٦٤ر
٧	٧٦٠ر	٧١١ر	٦٦٥ر	٦٤٤ر	٦٢٣ر	٦٠٣ر	٥٨٣ر	٥١٣ر
٨	٧٣١ر	٦٧٧ر	٦٢٧ر	٦٠٤ر	٥٨٢ر	٥٦١ر	٥٤٠ر	٤٦٧ر
٩	٧٠٣ر	٦٤٥ر	٥٩٢ر	٥٦٧ر	٥٤٤ر	٥٢٢ر	٥٠٠ر	٤٢٤ر
١٠	٦٧٦ر	٦١٤ر	٥٥٨ر	٥٣٣ر	٥٠٨ر	٤٨٥ر	٤٦٣ر	٣٨٦ر
١٥	٥٥٥ر	٤٨١ر	٤١٧ر	٣٨٩ر	٤٦٢ر	٣٣٨ر	٣١٥ر	٢٣٩ر
٢٠	٤٥٦ر	٣٧٧ر	٣١٢ر	٢٨٤ر	٢٥٨ر	٢٣٥ر	٢١٥ر	١٤٩ر
٢٥	٣٧٥ر	٢٩٥ر	٢٣٣ر	٢٠٧ر	١٨٤ر	١٦٤ر	١٤٦ر	٠٩٢ر
٣٠	٣٠٨ر	٢٣١ر	١٧٤ر	١٥١ر	١٣١ر	١١٤ر	٠٩٩ر	٠٥٧ر
٤٠	٢٠٨ر	١٤٢ر	٠٩٧ر	٠٨١ر	٠٦٧ر	٠٥٥ر	٠٤٦ر	٠٢٢ر
٥٠	١٣١ر	٠٨٧ر	٠٥٤ر	٠٤٣ر	٠٣٤ر	٠٢٧ر	٠٢١ر	٠٠٩ر

المصدر : EDI / FAO Course, IBRD, Washington, June 1961.

جـدول رقم (٢) المعادل السنـوى لتكاليـــف الانشـــاء

السنـــه	٤ ٪	٥ ٪	٦ ٪	٦½ ٪	٧ ٪	٧½ ٪	٨ ٪	١٠ ٪
١	١٦٢ر١	١٥٢ر١	١٤٣ر١	١٣٩ر١	١٣٥ر١	١٣٠ر١	١٢٦ر١	١٠٩ر١
٢	١٨٨٦ر١	١٨٥٩ر١	١٨٣٣ر١	١٨٢١ر١	١٨٠٨ر١	١٧٩٦ر١	١٧٨٣ر١	١٧٣٦ر١
٣	٢٧٧٥ر٢	٢٧٢٣ر٢	٢٦٧٣ر٢	٢٦٤٨ر٢	٢٦٢٤ر٢	٢٦٠١ر٢	٢٥٧٧ر٢	٢٤٨٧ر٢
٤	٣٦٣٠ر٣	٥٥٤٦ر٥	٣٤٦٥ر٣	٣٤٢٦ر٣	٣٣٨٧ر٣	٣٣٤٩ر٣	٣٣١٢ر٣	١٧٠ر٣
٥	٤٤٥٢ر٤	٤٣٢٩ر٤	٤٢١٢ر٤	٤١٥٦ر٤	٤١٠٠ر٤	٤٠٤٦ر٤	٣٩٩٣ر٣	٧٩١ر٣
٦	٥٢٤٢ر٥	٥٠٧٦ر٥	٤٩١٧ر٤	٤٨٤١ر٤	٤٧٦٧ر٤	٤٦٩٤ر٤	٤٦٢٣ر٤	٤٣٥٥ر٤
٧	٦٠٠٢ر٦	٥٧٨٦ر٥	٥٥٨٢ر٥	٥٤٨٥ر٥	٥٣٨٩ر٥	٥٢٩٧ر٥	٥٢٠٦ر٥	٤٨٦٨ر٤
٨	٦٧٣٣ر٦	٦٤٦٣ر٦	٦٢١٠ر٦	٦٠٨٩ر٦	٥٩٧١ر٥	٥٨٥٧ر٥	٥٧٤٧ر٥	٥٣٣٥ر٥
٩	٧٤٣٥ر٧	٧١٠٨ر٧	٦٨٠٢ر٦	٦٦٥٦ر٦	٦٥١٥ر٦	٦٣٧٩ر٦	٦٢٤٧ر٦	٥٧٥٩ر٥
١٠	١١١ر٨	٧٧٢٢ر٧	٧٣٦٠ر٧	٧١٨٩ر٧	٧١٢٩ر٧	٦٨٦٤ر٦	٦٧١٠ر٦	١٤٥ر٦
١٥	١١٨ر١١	١٠٣٨٠ر١٠	٩٧١٢ر٩	٩٤٠٣ر٩	٩١٠٨ر٩	٨٨٢٧ر٨	٨٥٥٩ر٨	٧٦٠٦ر٧
٢٠	١٣٢٩٠ر١٣	١٢٤٦٢ر١٢	١١٤٧٠ر١١	١١٠١٩ر١١	٩٥٩٤ر١٠	١٠١٩٤ر١٠	٩٨١٨ر٩	٨٥١٤ر٨
٢٥	١٥٦٢٢ر١٥	١٤٠٩٤ر١٤	١٢٧٨٣ر١٢	١٢١٩٨ر١٢	١١٦٥٤ر١١	١١١٤٧ر١١	١٠٦٧٩ر١٠	٩٠٧٧ر٩
٣٠	١٧٢٩٢ر١٧	١٥٣٧٢ر١٥	١٣٧٦٥ر١٣	١٣٠٥٩ر١٣	١٢٤٠٩ر١٢	١١٨١٠ر١١	١١٢٥٨ر١١	٩٤٢٧ر٩
٤٠	١٩٧٩٣ر١٩	١٧١٥٩ر١٧	١٥٠٤٦ر١٥	١٤١٤٦ر١٤	١٣٣٣٢ر١٣	١٢٥٩٤ر١٢	١١٩٢٥ر١١	٩٧٧٩ر٩
٥٠	٢١٤٨٢ر٢١	١٨٧٦٢ر١٨	١٥٧٦٢ر١٥	١٤٧٢٥ر١٤	١٣٨٠١ر١٣	١٢٩٧٥ر١٢	١٢٢٣٣ر١٢	٩١١٥ر٩

المصـــدر : EDI / FAO Course

ومن المسائل التى يجب على المخطط مراعاتها عند تقييم المشروع اجراء التحليل فى حدود مدة لا تتجاوز العمر المتوقع للمشروع أو لمكوناته المختلفه . وعلى كل فأيا كان عمر المشروع فيجب أن لا يتجاوز التقدير مائه عام بل ويحسن من باب الاحتياط الا يتجاوز الحد الأقصى لعمر المشروع خمسون عاما تفاديا لم يحتمل حدوثه من اهمال فى الصيانه .

ورغم أن التقييم الاقتصادى لمشروعات التنميه يقوم عاده على أساس تقييم آثاره الماديه التى يمكن تقييمها نقديا ، الا أن هذا لا يعنى فى نفس الوقت أغفال الآثار غير الماديه للمشروع التى لا يمكن قياسها قياسا نقديا بل يجب على المخطط أن يدخل هذه الآثار فى الاعتبار وأن يحددها تحديدا وصفيا بكل دقه . ومن أمثله الآثار غير الماديه والمفيده فى نفس الوقت لبعض المشروعات زياده الأمن القومى للدوله مثلا أو عداله توزيع المشروعات بين مختلف أقاليم الدوله أو زيادة العماله وخلق فرص للاستثمار ..... الخ وغير ذلك من الآثار أما الآثار غير الماديه والضاره فى نفس الوقت لبعض المشروعات فمن أمثلتها ما يترتب على انشاء مشروعات الخزانات والسدود من فقدان الآثار التاريخيه أو بعض المواقع السياحيه ذات المناظر الطبيعيه الجميله كما حدث عند انشاء خزان أسوان مثلا أو ما هو حادث الآن نتيجه لتنفيذ مشروع السد العالى [1] وطبقا لطريقه العائد والتكلفه يعتبر المشروع اقتصاديا اذا فاقت قيمه عوائده الصافيه [2] قيمه تكلفه المشروع أى اذا فاقت نسبه العائد / للتكلفه الواحد الصحيح . وفى هذه الحاله يتحقق الحجم الأمثل للمشروع عند النقطه التى تبلغ فيها قيمه الفرق بين العائد والتكلفه حدها الأقصى .

ويوضح الجدول رقم (٣) ما سبق الاشاره اليه بالنسبه لمشروع انشاء أحد الخزانات (بتيوان) ، حيث أثبتت الدراسات أن الارتفاع بمنسوب الخزان الى ١٢٥ مترا يحقق الحد الأقصى بين عائد المشروع وتكاليفه .

---

(١) هذا وان كان تقييم هذه الآثار غير الماديه قد قيمت على أساس ما يتكلفه انقاذها من استثمارات .

(٢) أى بعد استبعاد قيم التكاليف المرتبطه .

جدول رقم (٣) مقارنه العوائد والتكاليف السنويه
لمشروع سد شيهمن ، تايوان
(بالألف دولار تايوانى جديد)

ارتفاع السد بالمتر (١)	العوائد (B) (٢)	التغير فى العوائد (٣)	التكاليف C (٤)	التغير فى التكاليف (٥)	صافى العائد (B-C) (٦)	نسبه العائد الى التكاليف B/C (٧)	نسبه التغير فى العوائد الى التغير فى التكاليف (٨)
١٣٥	١٢٦ر٩٠٠		٨٠ر٦٠٠		٤٦ر٣٠٠	١ر٥٧٤	
		٢ر٦٨٠		٣ر٦٠٠			٧٤٤ر
١٣٠	١٢٤ر٢٢٠	٢ر٧٩٠	٧٧ر٠٠٠	٣ر٣٣١	٤٧ر٢٢٠	١ر٦١٣	٨٣٨ر
١٢٥	١٢١ر٤٣٠	٥ر٠٨٠	٧٣ر٦٦٩	٣ر٧٧٧	٤٧ر٧٦١	١ر٦٤٩	١ر٣٤٥
١٢٠	١١٦ر٣٥٠	٥ر٢٠٠	٦٩ر٨٩٢	٣ر٦٣٩	٤٦ر٤٥٨	١ر٦٦٥	١ر٤٢٩
١١٥	١١١ر١٥٠	٩ر٢٣٠	٦٦ر٢٥٣	٣ر٧٥٣	٤٤ر٨٩٧	١ر٦٧٧	٢ر٤٥٩
١١٠	١٠١ر٩٢٠	١٣ر٣٨٠	٦٢ر٥٠٠	٢ر٧٠٠	٣٩ر٤٢٠	١ر٦٣١	٣ر٦١٦
١٠٥	٨٨ر٥٨٠		٥٨ر٨٠٠		٢٩ر٧٤٠	١ر٥٠٥	

المصـــدر : لجنه الأمم المتحده الاقتصاديه لأفريقيا والشرق الأدنى ١٩٥٧ . التخطيط والتنميه الاقتصاديه فى آسيا والشرق الأدنى
النشره الاقتصاديه لآسيا والشرق الأدنى ، ٨ (٣)

ومن الاعتبارات الجديره بالذكر فى هذا الصدد أن الاعتماد فى مقارنه اقتصاديات المشروعات البديله على معيار كبر فائض العائد عن التكلفه لايعنى تساوى تكاليف المشروعات ويرجع ذلك الى أن بعض المشروعات البديله قد تتساوى فى قيم هذا الفائض حتى لو كانت تكلفه أحد المشروعين أكبر من تكلفه المشروع الآخر عده مرات ٠

ومن البديهى أنه لايمكن تقرير المشروع ذو التكلفه المضافه مع تساوى فائض العائد على التكلفه مع المشروع البديل الا اذ كانت الأموال المخصصه للاستثمار فى الدوله غير محدوده ٠ ونظرا لأن الموارد الاستثماريه لأى دوله تكون محدوده عاده فان المخطط يجب أن ينظر الى كل من التكلفه والعائد فى المشروعات البديله لا الى فائض العائد على التكلفه فقط حتى تصبح المقارنه ذات فائده من الناحيه الاقتصاديه أو أن يعتمد فى ذلك على المعادل السنوى للتكلفه ٠ ويجب على المخطط عند عقد هذه المقارنات أن تكون المقارنه بين مشروعات ذات حجم أمثل قدر الامكان ٠

ويوضح الجدول رقم (٤) التكاليف الماديه لأحد مشروعات الرى وكذلك العوائد المتوقعه منه بافتراض أن حجم المشروع هو الحجم الأمثل ٠ ومنه يلاحظ أن نسبه العائد للتكلفه تفوق الواحد الصحيح ٠

جدول رقم (٤) تقدير تكاليف وعوائد أحد مشروعات الري ومقارنتها (يشتمل المشروع على استصلاح وزراعه فدان من المحاصيل لصالح ٣٠٫٠٠٠ عائله مزرعيه فى أحد دول آسيا)

بنود التكاليف والعائد		المبلغ المقدر	الكميه مجوله الى معال سنوى
استثمار رأس المال	لعمر المنتج بالسنين	الاستثمار الاصلى بالالف دولار	الاستهلاك والفائده
الاعمال الترابيه وحفر القنوات الرئيسيه	٥٠	١٫٠٠٠	٤٧
سد ترابى بقنوات رئيسيه وثانويه وقنوات صرف	٣٠	٩٫٠٠٠	٥٢٠
قنطره ترابيه	١٠٠	١٫٨٠٠	٧٣
منشآت ومزرعات تشمل المحال نقل وغيره	٢٥	٢٫٠٠٠	١٢٨
قناطر وأبنيه	١٠٠	٢٫٠٠٠	٨٢
آلات المحركه وآلات الرفع	٥٠	٨٫٠٠٠	٣٧٢
استثمارات أخرى	٣٠	٢٫٠٠٠	١١٦
اجمالى الاستثمارات الابتدائيه	—	٣٥٫٨٠٠	١٫٣٣٨
الارض المستخدمه فى بناء المشروع		١٫٢٠٠	٤٨ فائده فقط
اصلاحات رئيسيه منوعه كل ١٠ سنوات		٤٫٠٠	٣٣٣
السانه والتشغيل السنوى		١٫٠٠٠	١٫٠٠٠
اجمالى التكاليف السنويه (الماديه والأوليه)		٠٠٠٠	٢٫٧١٩
العائد :			
أراضى التى سيتم ارواؤها ٨٨٫٠٠٠ ايكر			
قيمه الحاصلات المنتجه الجاريه		٣٧٫٠٠٠	٢٧٫٠٠٠
بعد الرى		٦٥٫٠٠٠	٦٥٫٠٠٠
الزياده		٢٨٫٠٠٠	٢٨٫٠٠٠
التكاليف التى سيشترك الفلاحين فى تحملها		٨٫٠٠٠	٨٫٠٠٠
اجمالى العوائد السنويه الأوليه		٠٠٠٠٠	٢٠٫٠٠٠
الزياده فى العوائد عن التكاليف			١٧٫٢٨١
نسبه العائد الى التكاليف			١ : ٧٫٤

FAO, 1958 Methods of farm Management Investions, by W.Y. Yeng FAO, Agricultural Development Paper No. 64, Rome: Page 205.

بعض الأساليب التحليليه المستخدمه فى التخطيط الأقليمى

Some techniques of regional analysis

يتطلب الاعداد لخطة التنمية الأقليميه من المخطط أن يقوم باجراء كثير من الدراسات التحليلية للبيانات التفصيليه التى حصل عليها من عمليه المسح الشامل لموارد الأقليم وفقا لأسس علميه سليمه تمهيدا لرسم خطته . ويستعين المخطط فى اجراء هذه الدراسات بكثير من الأساليب الاحصائيه والرياضيه والاقتصاديه الرياضيه المتعارف على استخدامها فى مجالات الأبحاث التخطيطيه وخاصه فى عمليه التخطيط القومى الشامل وان اختلف التطبيق لهذه الأساليب بعض الشئ فى مجال التخطيط الأقليمى عنه فى مجال التخطيط الشامل .

ونظرا لتعدد هذه الأساليب وتباينها ونظرا لأن الدراسه التفصيليه لأكثرها ليس مجالها هذا الموضوع باعتبارها من صميم الدراسات الاحصائيه والاقتصاديه الرياضيه التى لا مجال للدخول فيها فى هذا المقام لهذا فاننا سنقتصر فى التعرض لها فى هذا الموضوع على مجرد تعريف بها مع شرح مبسط لبعضها خاصه المرتبط منها بدراسة التخطيط الأقليمى أكثر من ارتباطه بالتخطيط القومى الشامل وفيما يلى موجز لأهم هذه الأساليب :-

أولا : التنبأ والاسقاط projections

تعتبر أساليب التنبأ والاسقاط من أكثر الأساليب استخداما فى التخطيط بصفه عامه سواء فى ذلك التخطيط القومى أو التخطيط الأقليمى اذ يلزم القيام بها للتعرف على اتجاه كثير من المتغيرات الاقتصاديه فى فترات زمنيه مقبله كمعدل نمو السكان وللانتاج والدخل والانفاق والادخار والاستثمار وما الى ذلك من المتغيرات ومحاوله ربط المتغيرات الأخيره بنمو السكان واستنتاج مدى التغير عنه الاتجاهات بين كل من المتغيرين .

ونظرا لأن التنبأ بعدد السكان ونموهم من أهم المتغيرات التى يسعى المخطط للتعرف عليها لهذا فاننا سنشير بايجاز لأسلوبين من الأساليب المستخدمه فى اجرائها لمجرد التعريف بها فقط .

١ــ الأسلوب الأول : وفيه يعتمد المخطط الأقليمى فى التنبأ بعدد السكان على أساس أن معدل نمو السكان فى الاقليم موضوع دراسته سيسير وفقا لمعدل نمو سكان اقليم آخر يتشابه فى ظروفه من جميع النواحى مع الاقليم الذى يقوم بدراسته . وعادة ما تستخدم هذه الطريقه فى حالة الأقاليم المفتوحه open regions أى الأقاليم التى لا تخضع فيها الهجره الداخليه والخارجيه لقيود حكوميه معينه .

٢ــ الأسلوب الثانى :ــ وفيها يعتمد المخطط الأقليمى فى التنبأ بعدد السكان على الطريقه الاحصائيه للتنبأ على أساس أن اتجاه معدل النمو فى فتره مقبله ان هو الا امتداد للاتجاه الاحصائى المبنى على سلسلة تاريخيه لاعداد السكان extra polation .

كما ويمكن للمخطط الاعتماد فى ذلك أيضا على الدالات الرياضيه .

هذا ويستلزم التنبأ بعدد السكان فى فتره زمنيه مقبله تقدير حاله الهجرة من وا لى الاقليم . وتتباين سهوله اجراء هذا التقدير وصعوبته بتباين ظروف الاقليم فيما اذا كان اقليما مفتوحا open region لا تخضع حركات الهجره فيه لقيود معينه أم اقليما مغلقا closed region تكون حركات الهجره فيه خاضعه لمثل هذه القيود . فاذا كان الاقليم من النوع الأول فان اجراء مثل هذه التقديرات يكون أمرا غير يسير ويستلزم الأمر حينئذ اللجوء الى الأساليب الرياضيه أما اذا كان الأقليم من النوع الثانى فان اجراء هذا التقدير يصبح أمرا سهلا حيث لا يتطلب الأمر سوى الرجوع للسجلات الرسميه للهجره ومن ثم الوصول للغرض .

ثانيا : تقدير الدخل الأقليمى والحسابات الأقليميه

Regional income estimation & regional accounts

تستلزم عملية التخطيط الأقليمى فيما تستلزم من دراسات اجراء دراسة تحليليه للدخل الأقليمى للتعرف على متوسط الدخل الفردى وكيفية توزيع هذا الدخل بين مختلف المواطنين القاطنين بالاقليم وفقا للاعتبارات المختلفه وكذلك امكانيه نمو هذا الدخل فى المستقبل باعتبار أن تنميه هذا الدخل حجر الزاويه فى عمليه التنميه والتى من أجلها يقوم المخطط برسم خطته .

هذا ولا تقتصر الدراسة فى مثل هذا المجال على مجرد التعرف على الدخل الاقليمى وكيفيه توزيعه ومعدل نموه فقط بل ان الدراسه لابد وأن تتناول أيضا تصوير الكيفيه التى يسير الاقتصاد الاقليمى وفقا لها وما اذا كانت المكونات المختلفه للبنيان الاقتصادى للاقليم تسير فى اتجاه سليم أم أن الأمر يستلزم تعديل هذه الاتجاهات . لهذا فان الأمر يستلزم من المخطط ضروره تركيب حسابات للاقليم على نمط الحسابات القومية التى يقوم المخطط الشامل ببنائها فى عمليه التخطيط القومى الشامل . ويستلزم تركيب هذه الحسابات من المخطط الاقليمى ضروره اجراء تقديرات للناتج الكلى للاقليم gross regional product وصافى انفاق الاقليم net regional expenditure وميزان المدفوعات الاقليمى regional balance of payment وغير ذلك من التقديرات الجزئيه كالانفاق الاستهلاكى العائلى والحكومى فى السلع والخدمات والادخار الخاص والاستثمار الخاص ..... الخ الأمر الذى يمكن معه فى النهاية تكوين حسابات الاقليم موضع الدراسة .

هذا وتتباين الحسابات الاقليميه فى بنيانها من اقليم لآخر لتباين الظروف بين الاقاليم المختلفه كما يتباين أيضا هذا النوع من الحسابات عن الحسابات القوميه رغم تشابه طريقه تقدير كل منهما . ويمكن تلخيص أوجه التباين فى تقدير الحسابات الاقليميه عن الحسابات القوميه فيما يأتى :-

١- تباين صوره الحسابات الاقليميه عن الحسابات القوميه بسبب طبيعة الاقتصاد المفتوح الذى يحكم العلاقه بين مختلف أقاليم الدوله والاقتصاد المقيد الذى يحكم علاقه الدوله فى معاملاتها الخارجيه مع غيرها من الدول .

٢- صعوبة الحصول على بيانات عن معاملات اقليم من اقاليم الدوله مع غيره من الاقاليم بينما يسهل الحصول على مثل هذه البيانات عن معاملات الدوله مع غيرها من الدول للأسباب المشار اليها فى البند الأول .

٣- صعوبه مقارنه الحسابات الاقليميه لاقليم مع غيره من الاقاليم بسبب عدم وحده المصطلحات المستخدمه فى الحسابات الاقليميه لاختلاف طبيعه بنيانات الاقاليم المختلفه وسهوله اجراء ذلك بالنسبه للحسابات القوميه لدوله عند مقارنتها بغيرها من الدول مما يترتب عليه عدم تحقيق الحسابات الاقليميه لأحد أهدافها الرئيسيه .

ثالثا : التدفقات الأقليميه وميزان المدفوعات

Interregional flow analysis & balance of payment

تتطلب الدراسه التخطيطيه الأقليميه الواعيه اجراء هذا النوع من الدراسات عن العلاقات بين مختلف الأقاليم دون قصر ذلك فقط على دراسة علاقه الأقليم بغيره من حيث الصادرات والواردات فقط السابق الاشاره اليها فبجانب دراسة الصادرات والواردات من وجهه النظر المحاسبيه يجب دراسة التدفقات المختلفه بين الاقليم موضع الدراسه وغيره من الأقاليم كذلك ٠

لهذا فانه يجب دراسة التدفقات السلعيه والنقديه حيث تهدف الدراسة الأولى — التدفقات السلعيه — الى معرفة الكيفيه التى يمكن بها للأقليم الافادة من موارد اقليم آخر عن طريق الاستيراد وكذلك التعرف على مدى قدره الأقليم على المنافسة بمنتجاته فى الأسواق لمنتجات الاقاليم الأخرى ٠

كما يجب أيضا دراسة التدفقات النقديه لما لذلك من أهمية فى التعرف على موقف الاقليم من حيث تبادل السلع وتحويل الأصول لأنه كما هو معروف أن لكل صادر أو وارد الى الاقليم مدلول سلعى فانه له أيضا كذلك مدلول نقدى ٠ ولا تقتصر فائده هذه الدراسة على ذلك فقط بل انها أيضا تفيد فى تسهيل تشكيل السياسة الائتمانيه والضريبيه والماليه والماديه بطيقه أكثر فاعليه سواء بالنسبه للاقليم موضع الدراسة أو بالنسبه لعدد من الدول يضمها اقليم معين ٠

أما دراسة ميزان المدفوعات فاجراؤها ذو أهميته فى تقييم الوضع المالى للاقتصاد الاقليمى والتعرف على مدى تمتعه بالصحة بصفه عامة ٠ هذا ومن الأمور الواجب مراعاتها بصفه عامه أن يتوازن دخل الاقليم مع انفاقه فى المدى الطويل لأن عدم حدوث مثل هذا التوازن بسبب عدم قدره صناعة الاقليم على المنافسه فى الأسواق الاقليميه الأخرى يعنى فى النهايه فقد الاقليم لاحتياطاته البنكيه مما يترتب عليه معاناه الاقليم للأزمات الاقتصاديه مما قد يترتب عليه اضعاف خطة التنمية أو تعطيلها نهائيا بل وربما خفض الدخول بدلا من رفعها ومن ثم انتشار البطاله ٠

رابعا : الدوره الاقليميه وتحليل المضاعف

Regional cycle multiplier analysis

عند دراسة موارد اقليم من الأقاليم من أجل التعرف على كيفيه تنميه موارده فانه من الواجب على المخطط ألا يقنع بدراسة ما سبق الاشاره اليه من موضوعات فقط عن ١) السكان من حيث حاضرهم ومستقبلهم وهجرتهم ٢) أو الناتج الاقليمى والدخل الاقليمى والدخل الفردى وتوزيعه بين الطبقات المختلفه ٣) أو الموازين السلعيه والحسابات القوميه ٤) أوراالنقود الجاريه والتدفقات السلعيه وتقلبات رأس المال والاحتياطى وميزان المدفوعات وغير ذلك من المؤشرات بل من الواجب عليه أيضا أن يتعمق فى دراسة موضوعات أخرى ومن ذلك التعرف على مدى حساسيه البرامج الصناعيه المقترحه فى الخطه للتقلبات الدوريه cyclical sensitivity وذلك لتفادى أثر هذه التقلبات ماأمكن (١) بمراعاة احداث نوع من التوازن بين هذه التقلبات فى المدى الطويل أو على الأقل عدم تضخيم آثارها .

هذا وللوصول لتحقيق هذا الغرض فانه يكون من الواجب عند تخير المشروعات الصناعيه فى الخطه مراعاه أثر كل منها على الدورات الاقليميه على أن يؤخذ فى الاعتبار أن بعض الصناعات تعتبر صناعات أساسيه خاصه فى المدى القصير كالصناعات التى تدخل السوق الوطنيه national market حيث يؤدى تقلبها الى تقلب الدخل المحلى وهذا بدوره يؤدى الى تقلب أسعار التجزئه وأسعار الخدمات التجاريه ومن ثم كثير من التقلبات غير المباشره . ويعنى هذا أن التقلب الذى ينتاب الصناعات الأساسيه تقلب ذو أثر مضاعف multiplier effect وقد أدى التعرف على هذه الحقيقه الى ضروره دراسة المضاعف الاقليمى Regional multiplier

ولاتقتصر دراسة المضاعف على الاقليم الذى يتم التخطيط من أجله فقط عادة ما تمتد الدراسة الى دراسته بالنسبة للأقاليم الأخرى لما لكل من الأقاليم من ارتباط بالآخر . فمثلا تمثل صادرات أحد الأقاليم واردات بالنسبة لأقليم آخر ومن أجل ذلك تصبح دراسة ال Inter regional trade multiplier ذات أهميه كبيره .

---

(١) يعتبر هذا النوع من التقلبات سمة من سمات النظام الرأسمالى ولهذا فان تفادى حدوثها فى ظل هذا النظام أو فى نظام يكون فيه التحكم الحكومى جزئيا قد يكون أمرا متعذرا وان كان البعض يعتقد بامكان تفادى بعض آثارها بالتعرف على المسببات وعلاجها .

خامسا : تحديد موقع المشروعات الصناعيه

Industrial location analysis

فى الاستعراض السابق لأساليب الدراسات التخطيطيه افترض قيام قاعدة اقتصادية صناعية فى كل اقليم وعلى أساس هذا الافتراض عالجت الأساليب المختلفه السالف الاشاره اليها الموضوع مدخلة فى الاعتبار وجود هذه القاعدة وسلوكها . غير أن أى من هذه الدراسات لم تتعرض للاجابه عن ماهية الصناعه نفسها ونوعها وكمها الأمر الذى يعتبر جانبا هاما من جوانب الدراسات التخطيطيه الاقليميه لا تكتمل بدون دراسته . ولهذا كانت الاجابه على مثل هذه الأسئله أمرا ضروريا . ومن حسن الحظ أن اجراء مثل هذه الدراسات ميسور لدرجة الدقه الرقميه — لا الوصفيه كما حدث فى الدراسات السابقة — اذا ما تمت الاستعانه فى ذلك بتطبيق نظريه الموقع Location theary

فباستخدام هذه النظريه يمكن اجراء كثير من التحليلات للاجابه على كثير من الأسئله المتعلقه بالصناعه . ولعل من الدراسات الواجب اجراؤها فى هذا الصدد دراسة التكاليف النسبيه comparative costs ودراسه معامل عنصر العمل labour co-effecient ومعامل التوطين localization co-effecient ومعامل التخصص specialization co-effecient ومنحنى التخصص specialization curve والرقم القياسى للتنوع index of diversification وغيرها . وسنشير فيما يلى الى أهم هذه الدراسات وهى دراسة تحليل التكاليف النسبيه .

الدراسة التحليلية للتكاليف النسبيه

Comparative cost analysis

تعتبر الدراسة التحليلية للتكاليف النسبيه للمشروعات comparative cost analysis الوسيلة التى يعتمد عليها المخطط فى تقرير الموقع الأمثل لمشروع من المشروعات الصناعيه optimum industrial location ورغم فائده هذه الدراسة فى تحقيق الغرض المشار اليه الا أن جدواها فى التعرف على العلاقه بين عدد من هذه المشروعات الصناعيه أمر غير ذى بال .

ولتوضيح استخدام هذه الوسيله التحليليه فى تحقيق الغرض المشار اليه نفترض أن المعلومات المتاحه لدى لجنه من الخبراء الفنيين قد دلت على أن حجم الطلب الأقليمى على الحديد الصلب يبرر اقامه مصنع لصناعه هذا النوع من الحديد داخل الأقليم للوفاء بحاجه هذا الطلب وأنه تبعا لذلك لابد من أن تتضمن خطة التنمية الصناعيه للأقليم اقامه مثل هذا المشروع وعلى ذلك قامت هذه اللجنه بنقل هذه الرغبه للمخطط أملا فى ادراج المشروع فى الخطه فكيف يمكن للمخطط فى هذه الحاله اتخاذ قرار بهذا الخصوص ؟

ان تقرير ادراج هذا المشروع فى الخطه يستلزم من المخطط دراسة أمور كثيره قبل أن يقدم على اتخاذ قراره هذا ولعل من أهم المسائل التى يجب عليه أن يفكر فيها قبل اتخاذ هذا القرار ماإذا كان يقوم بتركيز كل العمليات الصناعيه اللازمه لانتاج الحديد الصلب فى مصنع كبير واحد فى بقعه معينه أم يقوم بتوزيع العمليات المختلفه على عدد من المصانع الصغيره فى بقاع مختلفه من الاقليم بصورة يتكامل فيها انتاج هذه المصانع ؟

والمخطط حين يفكر فى هذين الاتجاهين لابد وأن يجول بذهنه مزايا وعيوب كل من القرارين فهو حين يقرر تركيز كل العمليات الصناعيه اللازمه لانتاج الصلب فى مصنع واحد كبير داخل الاقليم تتمثل أمام عينيه الوفورات الاقتصاديه large scale economics لمثل هذه المشروعات الكبيره من جانب كميزة كما تتمثل أمامه فى نفس اللحظه أيضا عيوب هذا التركيز فى قصر عائد التنميه على المنطقه المحدوده التى سيقام فيها هذا المشروع .

أما اذا قرر انشاء عدد من المصانع الصغيره نسبيا فى جهات متفرقه من الاقليم مراعيا فى توزيع الاختصاص بين المصانع المختلفه تكامل العمليات الصناعيه اللازمه لانتاج الصلب فانه يستطيع بذلك تحقيق قدر أكبر من العداله فى توزيع عائد التنميه على أكبر عدد من مواطنى الاقليم غير أنه فى نفس الوقت يحرم المشروع من التمتع بالوفورات الاقتصاديه للمشروعات الكبيره الأمر الذى يضعف من كفاءه المشروع .

ذلك هو أول ما يتبادر الى ذهن المخطط من أمور جوهريه تتعلق بالمشروع وللوصول الى قرار فى هذا الصدد فانه لابد من مقارنه التكاليف الاقتصاديه للمشروع فى كلتا الحالتين بالعوائد الاجتماعيه ومن ثم تقرير ما يجب اتباعه فى ضوء ظروف الاقليم .

تلك هى الخطوة الأولى فى التفكير والدراسه فاذا افترضنا بأن قرار المخطط قد انتهى الى اعطاء الوفورات الاقتصاديه الأفضلية على الفوائد الاجتماعيه ومن ثم تقرير تركيز كل العمليات الصناعيه فى مشروع كبير واحد فهل يكفى هذا القرار المبدئى وحده لتقرير اقامه المشروع فى الاقليم ؟ ان المخطط حين يقرر اقامه المشروع فى ضوء هذا الاعتبار وحده يكون مخطئا لتباين تكاليف المشروع حين يقام فى منطقه معينه بالاقليم عنه فى منطقه أخرى عنه فى منطقه ثالثه وهكذا ٠ لهذا فانه يكون من الواجب على المخطط فى هذه الحاله القيام بدراسه التكاليف النسبيه لاقامه هذا المشروع الكبير الحجم فى مختلف المناطق بالاقليم قبل أن يقدم على اتخاذ قراره هذا ٠

هذا ويرجع الاختلاف فى التكاليف النسبيه لاقامه مشروع فى منطقه معينه بالاقليم عنه فى منطقه أخرى الى عده عوامل أهمها :ـ

١ـ تكاليف نقل المواد الخام من مصادرها الاصليه الى موقع المشروع ٠

٢ـ تكاليف نقل الانتاج من المصنع الى الأسواق ٠

٣ـ أجور العمل

٤ـ تكاليف الوقود والقوى المحركه ٠

فاذا ادخلنا هذه العوامل فى الاعتبار وافترضنا مثلا أنه يمكن اقامه المشروع فى ثلاث مواقع مختلفه من الاقليم ورمزنا لهذه المواقع الثلاث بالحروف أ ، ب ، جـ ، وافترضنا كذلك أن موقع السوق فى احدى مدن الاقليم ولتكن س فانه يمكن مقارنه التكاليف للعوامل المشار اليها ومن ثم تقرير أفضل المناطق لاقامه هذا المشروع ٠

وسنوضح فيما يلى هذه المقارنات مستخدمين فى ذلك أرقاما فرضيه للتكاليف ٠

جدول (١) التكاليف النسبيه لطن الحديد الصلب الناتج من المشروع فى المناطق الثلاث

(ارقـــام فرضيه)

التكاليف / المنطقه	(١) نقل الحديد الخام	(٢) نقل الفحـــم	(٣) نقل الجيـــــر	(٤) الناتج النهائـــى	(٥) تكاليف النقل الكليه	(٦) أجـور العمال	(٧) نفقات الوقود والقوى المحركه	(٨) الجملـه
أ	٤٫٥٠	٢٫٠٠	٠٫٥٠	٤٫٠٠	١١٫٠٠	٢٠٫٠٠	١٠٫٠٠	٤١٫٠٠
ب	١٫٠٠	١٫٥٠	٠٫٦٠	١٢٫٠٠	١٥٫١٠	١٦٫٠٠	١١٫٠٠	٤٢٫١٠
جـ	٤٫٠٠	٢٫٥٠	٠٫٢٠	١٤٫٠٠	٢٠٫٧٠	٢٠٫٠٠	١٢٫٠٠	٥٢٫٧٠

ويلاحظ من الجدول السابق مايأتى :—

١— أننا افترضنا فى تركيب هذا الجدول تماثل رأس المال المستغل فى مشروع المصنع فى المناطق الثلاث كما افترضنا نفس الشىء بالنسبة لبعض النفقات الأخرى .

٢— أن رقم التكلفه الوارد بالعمود رقم (١) يمثل نفقه شحن الطن من الحديد الخام من أقرب منجم حديد الى أمثل المواقع لاقامه المصنع فى كل من الأقاليم الثلاث .

٣— أن رقم التكلفه الوارد بالعمود رقم (٢) يمثل نفقه شحن الفحم الكوك من أقرب منجم فحم الى أمثل المواقع لاقامه المصنع فى كل من الأقاليم الثلاث .

٤— أن رقم التكلفه الوارد بالعمود رقم (٣) يمثل نفقه شحن الحجر الجيرى تحت نفس الظروف الوارده فى بند (٣)

٥— أن رقم التكلفه الوارد بالعمود رقم (٤) يمثل نفقه شحن الطن من الحديد الصلب الناتج من المصنع فى كل منطقه الى السوق المفترض وهو ((س))

٦— أن الارقام الوارده بالعمود رقم (٥) تمثل جمله تكاليف النقل السالف الاشاره اليها .

٧— أن الارقام الوارده بالعمود رقم (٦) تمثل جمله تكاليف عنصر العمل .

٨— أن الارقام الوارده بالعمود رقم (٧) تمثل جمله تكاليف الوقود والقوى المحركه بالنسبه للطن الواحد من الحديد فى المصنع .

٩— أن الأرقام المؤشر أسفلها بخطوط فى مختلف الاعمده تعنى أن منطقه معينه من المناطق الثلاث تمتاز على بقيه المناطق نسبيا فى تكلفه عنصر انتاج معين .

١٠— أن الارقام الوارده بالعمود رقم (٨) تشير الى الميزه النسبيه النهائيه للتكاليف لمنطقه من المناطق الثلاث على بقيه المناطق .

ومن هذه الارقام الوارده بالعمود رقم (٨) يتضح أن المنطقه (أ) لها ميزه نسبيه على بقيه المناطق الأخرى لتفضيل اقامه المشروع فيها حيث تقل تكاليف انتاج الطن من الحديد الصلب فيها بما يعادل ١٠ر١ عن المنطقه (ب) ، ٧٠ر١١ عن المنطقه (جـ) . هذا بافتراض تماثل تكلفه رأس المال والتشييد وغير ذلك من التكاليف اللازمه لاقامه المصنع فى المناطق الثلاث كما سبق الاشاره .

ومما تقدم يتضح مدى ما يمكن أن يستفيده المخطط من اتباع أسلوب تحليل التكاليف النسبيه فى اتخاذ قراراته التخطيطيه . هذا علما بأن المثل الافتراضى السابق يمثل استخدام هذا الاسلوب فى أبسط صوره نظرا لما افترضناه من وجود سوق معينه واحده فقط وهى (س) لتصريف المنتجات . فاذا افترضنا أن هناك سوقين أو أكثر فان اجراء التحليل فى هذه الحاله يصبح أكثر تعقيدا اذ يلزم الأمر فى مثل هذه الحاله الى اجراء التحليل السابق بالنسبه لكل سوق على حده أولا لاستخراج حقيقه الميزه النسبيه بالنسبه لمختلف الأسواق ومن ثم يستلزم الأمر عقد مقارنه بين الميزات النسبيه لمختلف الأسواق حتى يستقر الأمر باختيار أكثر الأسواق تمتعا بهذه الميزه فيتقرر انشاء المصنع فيه .

هذا ومن الأمور الجديره بالذكر أن اتخاذ قرار بشأن اقامه المصنع فى المنطقه (أ) على أساس امتياز هذه المنطقه نسبيا على بقيه المناطق بالنسبه لتكاليف انتاج الطن الواحد ليس بالاعتبار الوحيد الذى يقرر المخطط فى ضوئه اقامه هذا المصنع اذ ربما تؤدى اقامه المصنع فى هذا الاقليم دون غيره الى تركيز عائد التنميه فى منطقه غنيه بعينها اذا افترض وأن كان هذا الاقليم أكثر المناطق تقدما وحرمان المناطق المتخلفه من مثل هذا المشروع الأمر الذى يترتب عليه عدم عدالة توزيع عائد التنميه . لهذا فانه يكون من الواجب على المخطط أيضا أن يأخذ فى اعتباره بجانب التكاليف النسبيه لاقامه المشروع ذلك الاعتبار الاجتماعى . فاذا نظرنا الى الجدول (١) لا تضح فعلا أن المنطقه (أ) رغم كونها أفضل المناطق لاقامه المشروع من ناحيه الميزه النسبيه فى التكاليف الا أنها فى نفس الوقت من أكثرها تقدما بدليل ارتفاع أجور الايدى العامله فيها كما توضح ذلك الأرقام الوارده بالعمود (٦) الأمر الذى يؤكد الحقيقه السابقه فاذا نظرنا الى نفس العمود بالنسبه للمنطقه (ب) لوجدنا أن مستوى الأجور فيها منخفض الأمر الذى يشير من بعيد الى تخلفها فاذا ما ادخل تخلف هذه المنطقه فى الاعتبار فربما يبرر ذلك فى نظر المخطط اقامه المشروع فى المنطقه (ب) بدلا من (أ) مع التضحيه بالميزه النسبيه للتكاليف وقدرها ١٠ ر١ فى الطن الواحد مقابل ما يحتمل أن يؤدى اليه قيام مثل هذا المشروع الكبير فى هذه المنطقه من زيادة فى معدل التنميه بسبب اجتذابه لكثير من المشروعات المتكامله الأخرى لمزاوله نشاطها فى منطقته [1] الأمر الذى ماكان يمكن أن يحدث لو لم ينفذ مثل هذا المشروع . وفى هذه الحاله يمكن اعتبار فرق التكلفه التى ضحينا به عندما قررنا عدم اقامه المشروع فى المنطقه (أ) بمثابه تكلفه اجتماعيه .

---

(١) انظر موضوع تصنيع المناطق المتخلفه

وبالاضافه الى الاعتبار الاجتماعى السالف الاشاره اليه والذى فى ضوئه قد يقرر المخطط اقامه المشروع فى المنطقه (ب) بدلا من (أ) فان الأمر قد يستلزم من المخطط أيضا لتقرير المشروع بصفه نهائيه فى هذه المنطقة اتباع أسلوب آخر فى التحليل غير أسلوب التكاليف النسبيه وهو أسلوب التحليل الصناعى المركب Industrial complex analysis ويرجع ذلك الى أن انشاء مصنع الصلب لا بد وأن يترتب عليه كما سلف الاشاره انشاء مصانع أخرى متكامله سواء كان هذا التكامل فى صوره اعتماد المصانع الثانويه على المصنع الأصلى فى الحصول على الماده الخام أو فى اعتماد المصنع الرئيسى على المصانع جميعا فى وقت واحد قبل تقرير انشاء المصنع الأصلى . وسنشير الى كيفيه اتباع هذا الأسلوب فى حينه .

سادسا : أسلوب المدخلات والمخرجات

Interregional & Regional
Input-output technique

تعتبر دراسة المدخلات والمخرجات أحد الأساليب ذات الأهمية فى التخطيط الاقليمى لما يؤدى اليه اجراؤها من توضيح للسلوك الانتاجى والتوزيعى للصناعات المختلفه وطبيعه العلاقات القائمه بينها وبين القطاعات الاقتصاديه الأخرى .

سابعا : التحليل المركب للأنشطه الصناعيه

Industrial complex analysis

رأينا فيما سبق أن دراسة التكاليف النسبيه تقف عاجزه بمفردها عن معاونة المخطط فى تقويم موقع الصناعه اذا تعددت المشروعات الصناعيه موضوع الدراسة . لهذا ونظرا لتعدد الصناعات وترابطها وتكاملها أحيانا فان الاعتماد على أسلوب التكاليف النسبيه يعتبر غير ذى فعاليه فى هذه الحاله . ومن أجل ذلك كان لابد من الاعتماد فى التحليل فى حالة تعدد الصناعات على أساليب أكثر فاعليه مثل أسلوب المدخلات والمخرجات أو أسلوب التحليل المركب للأنشطه الصناعيه .

ورغم أن دراسة المدخلات والخرجات ذات فائدة عامه فى توضيح العلاقات المعقده بين مختلف الانشطه الاقتصاديه والوحدات الاستهلاكيه والسياسيه والثقافيه فى المجتمع الا أن ضعف فاعليتها فى توضيح التركيب الاقتصادى وما يتطلبه اجراؤها من جهد وتكاليف لايجعل منها أسلوبا مناسبا يمكن للمخطط الاقليمى اتباعه فى تحقيق المستهدف فى هذه الحاله .

من أجل ذلك يعمد المخطط الاقليمى الى استخدام أسلوب آخر أكثر ملائمة ووفاء بالغرض من أسلوب دراسة التكاليف النسبيه ومن أسلوب المدخلات والمخرجات جامعا المزايا فى كل هو أسلوب التحليل المركب للأنشطه الصناعيه الذى نحن بصدد الاشاره اليه . وفيمايلى توضيح لكيفيه استخدام هذا الأسلوب .

فاذا فرض وأن فكر المخطط فى اقامه مصنع لتكرير البترول مثلا فان التفكير فى هذه الحاله لابد وأن يتطرق الى ما اذا كان من الأنسب أن يقام هذا المصنع كمشروع مستقل أم متكاملا مع مشروعات أخرى يفيد كل منها بقيام المشروع الأصلى كصناعه الأسمده والألياف الصناعيه وغير ذلك من الصناعات ومن البديهى أنه لتقرير ذلك لابد من تقييم نتائج كل من الاحتمالات التكاملية وتحيز أفضل هذه

الاحتمالات ٠

فاذا فرض وأن كان مجمل النتائج التى توصل اليها المخطط من دراسته لهذا المشروع هـــــى المدونه فى الجدول رقم (٢) فكيف يمكن له فى هذه الحالة تقويم المشروع الأنســـب :

جدول (٢) النتائج المختلفه لتكامل المشروعات الصناعيه مع مشروع انشاء معمل لتكرير البـــترول

الرقم	البرنامج الافتتاحى	النتائج المترتبه على التنفيذ سنويا
١	انشاء معمل لتكرير البترول فقـــــط	— ٠٠٠ و ١١٢
٢	انشاء مصنع منفرد للاسمده مع ادارته باستخدام النفط المستورد	— ٠٠٠ و ١٦٨
٣	انشاء معمل التكرير ومصنع الاسمـده	— ٠٠٠ و ٢٠
٤	انشاء معمل مصنع للالياف الصناعيـــه	— ٠٠٠ و ٥٦٣ و ١
٥	انشاء معمل بترول + مصنع أسمده + مصنع ألياف صناعيـــــه	+ ٠٠٠ و ٥٧٥ و ١
٦	انشاء معمل تكرير + مصنع اسمده + مصنع كيماوى + مصنع ألياف صناعيـــه ٠	+ ٠٠٠ و ٧٣

ان تقرير المشروع الأنسب من بين المشروعات التكامليه فى الجدول السابق يتطلب منا استعراض النتائج المختلفه للتكامل ٠

(١) بالرجوع الى البند الأول نجد أن تنفيذ مشروع معمل تكرير البترول بمفرده يترتب عليه خساره بالنسبه للدخل القومى مقدارها ١١٢ ألف دولار سنويا ٠

(٢) وبالرجوع الى البند الثانى نجد أن انشاء مصنع للأسمده منفردا يترتب عليه خساره فى الدخل القومى مقدارها ١٦٨ ألف دولار اذا ما اعتمد انشاؤه على زيت النفط المستورد من الخارج ٠

(٣) وبالرجوع الى البند الثالث نجد أن انشاء معمل تكرير البترول الوارد فى البند (١) متكامل مع مصنع الأسمده الوارد فى البند (٢) يؤدى الى تخفيض الخساره السالف الاشاره اليهما الى ٢٠ ألف دولار سنويا فقط ٠

(٤) فاذا نظرنا الى تكاليف مشروع صناعى آخر يتكامل فى فائدته مع المشروعين السابقين كمشروع مصنع لانتاج ألياف الدكرون وتصورنا انشاؤه منفردا لوجدنا أن انشاؤه يترتب عليه خساره تصل الى ١ ر٥٣٦ ر٠٠٠ دولار (١)

(٥) فاذا فكرنا فى انشاء المصانع الثلاث السالف الاشاره اليها متكامله فاننا نجد كما هو واضح فى البند الخامس أن التكامل يؤدى الى تفادى الخسائر بل وتحقيق أرباح مقدارها ٧٥ ر٠٠٠ ر دولار سنويا ٠

(٦) فاذا ما توسعنا فى تطبيق فكره التكامل وانشأنا مع المجموعه السابقه مصنعا للكيماويات لوجدنا أن الأرباح المترتبه فى هذه الحاله أقل من سابقتها حيث تنخفض الى ٧٣ ألف دولار ٠

مما تقدم يتبين بوضوح أن أنسب المشروعات الواجب على المخطط اختيارها من بين المجموعات السابقه هو المشروع الوارد فى البند الخامس أى مشروع معمل البترول متكاملا مع مصنع الاسمده ومصنع الألياف الصناعيه حيث تصل الأرباح الى حدها الأقصى وتعدم الخسائر ٠ ومن البديهى أنه لولا استخدام هذا الأسلوب فى التحليل لما أمكن الوصول الى هذه النتيجه ٠

هذا ويمكن تعميم استخدام الاسلوب المستخدم فى المثال السابق فى تحليل كثير من الأنشطه الاقتصاديه الأخرى ٠

ومع فائده التحليل المركب للأنشطة الصناعيه السالف الاشاره اليه فانه لايعتبر بديلا لغيره من الأساليب التحليليه الأخرى بل تتكامل فائدته معها بمعنى ان الافاده منه تكون بدرجه أكبر

(١) لما يستلزمه انشاء مثل هذا المصنع من ضروره الاستعانه بالخبرات الأجنبيه ذات الأجور العاليه فضلا عن انخفاض كفاءه العمال المحليين الذين يمكن الاستفاده بهم ٠

اذا ما أخذنا فى الاعتبار نتائج الدراسات الأخرى كدراسه المدخلات والمخرجات وغيرها من الدراسات .

ثامنا البرامج الخطيه الاقليميه

Inter regional linear programming

يتباين الدراسات التى تتطلبها حاجه التخطيط الاقليمى يتباين موضوعات الدراسة والزوايا التى ينظر منها المخطط الى الموضوع . ورغم ان الدراسات السابقه قد حاولت استعراض بعض الأساليب التى يمكن للمخطط استخدامها فى التعرف على كثير من موضوعات البحث كالتعرف على أكثر الصناعات أربحيه سواء نفذت كمشروعات مستقله أو متكامله أو كيفيه رسم برامج تنميه صناعيه تستطيع الصمود فى وجه التقلبات الاقتصاديه بدرجه أو بأخرى ..... إو غير ذلك من الموضوعات الا أننا لم نتعرض الى الأسلوب الذى يمكن بواسطته توزيع الموارد الطبيعه المحدوده على الاستخدامات المختلفه .

فاذا افترضنا وأن ضنت الطبيعه على اقليم من الأقاليم فى موارده المائيه فلاشك أن المشكله التى تواجه المخطط حينئذ تكون كيف يمكن لهذا المخطط تنفيذ برنامج التنميه الصناعيه القائم بتخطيطه مع محدوديه هذه الموارد المائيه ؟

أما اذا افترضنا وأن كانت موارد رأس المال أو المهارات الفنيه هى العنصر النادر كما هو الحال فى كثير من الاقاليم المتخلفة فان مشكلة المخطط حينئذ تتمثل فى الكيفيه التى يمكن له بها استخدام هذه الموارد المحدودة فى تخطيط برنامجه بقصد تحقيق المستهدف سواء كان الهدف دخليا أو عمالة أو غير ذلك من الاهداف .

أما اذا فرض وأن كان العنصر النادر هو الأرض مثلا فان مشكله المخطط حينئذ تكون الكيفيه التى يمكن بها تعظيم الدخل من برنامجه الصناعى مع محدوديه هذا العنصر .

ان محاوله حل مثل هذه المشاكل أى مشاكل تعظيم الهدف مع محدوديه الموارد يمكن تحقيقه عن طريق استخدام أسلوب البرامج الخطيه . فالبرامج الخطيه والأمر كذلك تعتبر ذات أهميه خاصه فى دراسة الموضوعات التى تهدف الى تعظيم أو تدنين الهدف لأنها تمكن المخطط من أن يصل الى نتيجه — فى حاله محدوديه الموارد وثبوت المعاملات الانتاجيه الفنيه وكذلك الأسعار — عن كيفيه توزيع الانشطه الانتاجيه من أجل تعظيم الربح والربح الاجتماعى والدخل الكلى والدخل الفردى العماله والناتج الاجتماعى الكلى وماشابه ذلك من الأهداف .

تصنيع الاقاليم المتخلفه

أن من يتتبع تاريخ التطور الصناعى للأقاليم المتخلفه فى كثير من دول العالم قبل القرن العشرين ليستكشف بوضوح أن الصناعات فى هذه الاقاليم قامت منذ البدايه وفقا لخطه تقليديه سادت فى هذا الوقت كأساس قام عليه تصنيع هذه الاقاليم . ومن هذا التطور يتضح أن الأساس الذى ارتكزت عليه هذه الخطة هو أن تبدأ السلطات المسئولة عن هذه الاقاليم بتوجيه قدر من الاستثمارات القومية نحو انشاء بعض صناعات معينه فى الاقليم مع قدر آخر لتنميه قطاع الزراعة والتشييد حتى اذا أخذت هذه الصناعات الظهور أصبح ذلك حافزا لرأس المال الخاص على توجيه استثماراته نحو التصنيع أملا فى تحقيق مزيد من الأرباح شأنه فى ذلك شأن رأس المال القومى ومن ثم يتسع نطاق التصنيع شيئا فشيئا حتى تصل الصناعة الى مرحلة النمو والتقدم — هذا وعادة ماكانت الصناعه تبدأ حياتها فى صورة صناعات حرفيه أولا ومن ثم تتطور الى صناعات صغيره فمتوسطه فكبيرة حتى ينتهى بها الأمر أخيرا الى نطاق الصناعات الكبرى corporations

ذلك هو الأسلوب التنموى التقليدى الذى كانت تقوم عليه خطط تصنيع الاقاليم المتخلفة فى كثير من دول العالم لفتره طويله من الزمن سابقه على مطلع القرن العشرين . ويتضح من هذا الأسلوب أن الخطه التى تقوم عليها ترتكز على اعتبارين أساسيين هما :—

أ — توفير حافز ابتدائى لتشجيع رؤوس الأموال الخاصه على الدخول فى ميدان الاستثمار الصناعى من طريق توجيه قدر من رأس المال القومى لهذا النوع من الاستثمار فى بدايه حركة التصنيع .

ب — تهيئه الظروف الملائمه لخلق طلب فعال على الانتجه الصناعيه المتولده من عمليه التنميه الابتدائيه عن طريق ايجاد مزيد من فرص العمل ومن مزيد من الدخول مما يترتب عليه زياده الطلب على هذه الانتجه وزيادة حجم وناتج هذه المشروعات .

تلك هى الأسس التى قامت عليها التنميه الصناعيه التقليديه فى هذه الحقبه من التاريخ ورغم أنه يبدو أنها قادرة على تحقيق أغراضها الا أنه يؤخذ عليها ما يحتمل أن يترتب على الالتزام بها من عدم استمرار عمليه التنميه ذاتيا عقب انتهاء المرحلة الابتدائيه للخطة بسبب احتمال انكماش الطلب على الانتجه الصنعه مرة أخرى بانكماش حجم العماله وبالتالى انخفاض دخول العمال بعد

انتهاء فتره انشاء المصانع وأعمال التشييد التى قامت على استثمارات رأس المال القومى ٠

لهذا وتفاديا لما يحتمل أن يترتب على هذه الطريقه التقليديه من آثار تنمويه ضاره اتجه التفكير وبصفه خاصه خلال القرن العشرين الى تحقيق تنفيذ خطط تصنيع الأقاليم المتخلفه وفقا لأسلوب آخر تقوم فكرته أساسا على ماهو مشاهد من نشأه الصناعه فى كثير من الدول المتقدمه فى الوقت الحاضر

وتقوم خطط التصنيع وفقا لهذا الأسلوب على أساس قيام المصانع الكبرى فى الدول المتقدمه بتزويد الأقاليم المتخلفه بحاجتها من رأس المال والاداره الفنيه وعنصر العمل المدرب بالدرجه التى تكفل قيام فروع لهذه الصناعات تبدأ مرحلتها فى التصنيع بتجميع assembling الاجزاء المستورده وفقا لخطه فنيه مرسومه ومن ثم تتدرج شيئا فشيا فى تصنيع هذه الأجزاء مع مرور الزمن حتى تصل الى المرحلة التى يمكنها فيها أن تعتمد على نفسها فى تصنيع هذه الأجزاء محليا ٠

هذا وتمتاز هذه الطريقه من الناحيه الفنيه بالتغلب الى حد كبير على العقبات التى تصادف الأقاليم المتخلفه بسبب عدم توفر المهارات الفنيه والأيدى العامله اللازمه للمساهمه فى عمليه التصنيع اذ تسهل للعمال غير المدربين والذين لم يسبق لهم الحصول على أى تدريب فى مجال الصناعه المساهمه فى مجال هذه الصناعه القائمه على التجميع فقط حيث لا يتطلب العمل سوى مجرد التعرف على بضع خطوات فنيه بسيطه تلزم لاتمام العمل ومن ثم يمكنهم مزاولته بسهوله وبطريقه تلقائيه بعد مرور فتره وجيزه على التحاقهم به ٠ وقد اثبتت التجارب فى الدول الأخرى أن كفاءه هؤلاء العمال فى هذه الحاله تصل بعد مرور وقت قليل الى مثل كفاءه أقرانهم فى الدول المتقدمه ٠

ورغم نجاح هذا الأسلوب فى تصنيع الاقاليم المتخلفه الى حدما الا إن انتهاجه يقتصر مع الأسف على امكانيه تنفيذه بالنسبه للصناعات الكبرى فقط اما بالنسبه للصناعات المتوسطه والصغيره فيتعذر تنفيذه ٠ لهذا ولأهميه تكامل الصناعات الصغيره والمتوسطه مع الصناعات الكبيره الناشئه لما يؤدى اليه قيامها من تدعيم للتنميه الصناعيه فى الاقليم تلجأ المصانع الكبرى عادة للتعاقد مع بعض الصناعات الصغيره والمتوسطه على تصنيع بعض أجزاء من قطع الغيار أو السلع الوسيطه أو غير ذلك حتى يمكن لهذه الصناعات أن تقوم بجانب المصانع الكبرى ومن ثم يساهم رأس المال المحلى فى التنميه الصناعيه وبذلك تتكامل عمليه التصنيع ٠

هذا ومن الواضح ان تنفيذ هذا الأسلوب فى التصنيع يتطلب ايجاد الحوافز الكافيه لجذب الصناعات الكبرى الى مجال التنميه الاقليميه لانه بدون توفر هذه الحوافز تتضاءل الفرصه فى اقدام الصناعات الكبرى فى الدول المتقدمه على الدخول فى هذا المضمار وبذلك يصبح من المتعذر قيام التنميه الصناعيه الاقليميه ٠

وبمقارنه هذا الأسلوب بالأسلوب التقليدى للتصنيع يتضح أن كل منهما على عكس الآخر فبينما يبدأ الأسلوب التقليدى مرحلة التصنيع بالصناعات الحرفيه ثم الصغرى فالمتوسطه فالكبيره فان هذا الأسلوب يبدأ بالصناعات الكبرى ومن ثم الصناعات المتوسطه والصغرى والحرفيه والعكس صحيح ٠

هذا ويمكن ملاحظه تطبيق مثل هذا الأسلوب فى التصنيع فى صناعه السيارات فى الجمهوريه العربيه المتحده اذ بدأت هذه الصناعه فى الجمهوريه كما هو معلوم على أساس فكره تجميع أجزاء السيارات ومن ثم تصنيعها شيئا فشيئا حتى يكتمل تصنيع هذه الأجزاء محليا ومن ثم تستطيع هذه الصناعه الاكتفاء ذاتيا فى المستقبل والاعتماد على نفسها كليه ٠ وبالاضافه الى هذه الصناعه نجد أيضا بعض صناعات أخرى قائمه وفقا لنفس الأسلوب كصناعه التلفزيون وأجهزه الراديو والثلاجات وغيرها ٠ ومن المشاهد فى هذه الحالات أن قيام هذه الصناعات الكبرى قد أدى الى قيام صناعات متوسطه وصغيره أخرى لتزويد الصناعات الكبرى ببعض قطع تلزم للتصنيع وهو نفس الأسلوب الذى أشرنا اليه فى حينه ٠

هذا ولعل من العوامل المشجعه على قيام الصناعات المتوسطه والصغيره بجانب الصناعات الكبرى ما يلجأ اليه المسئولون عاده من تركيز الصناعه فى مناطق محدوده أو بمعنى آخر فى مدن صناعيه معينه Industrial zones كما هو الحال فى بعض المدن الصناعيه فى الجمهوريه العربيه المتحده كحلوان وشبرا الخيمه وكفر الدوار والمحله الكبرى وغيرها لما يؤدى اليه هذا التركيز من تهيئه الأسباب لقيام هذه الصناعات ٠ ويمكن ارجاع ذلك الى العوامل الآتيه :-

١- ان انشاء المدن الصناعيه يؤدى الى تحقيق الوفورات الاقتصاديه للمشروعات الصناعيه الناشئه الامر الذى يترتب عليه زيادة عوائدها ٠

٢- ان انشاء هذه المدن يهيئ ظروفا أفضل للتخصص وتقسيم العمل سواء فى مجال الانتاج الصناعى او فى مجال الخدمات التى يتطلبها قيام هذا الانتاج كأعمال الصيانه والاعلام ... وغيرها الامرالذى يترتب عليه زياده الكفاءه الانتاجيه لهذه المشروعات .

٣- أن انشاء هذه المدن ييسر تدبير كافه الخدمات اللازمه لاقامه العمال من مساكن ومدارس ومستشفيات وغيرها بتكاليف اقتصاديه الأمر الذى يتعذر تحقيقه فى حاله قيام المصانع فى مناطق منعزله .

٤- أن انشاء هذه المدن قد يمكن من تدبير مبان لمصانع يمكن عرضها للايجار مما قد يحفز بعض أصحاب رؤس الأموال على القيام بعمليات التصنيع دون ما خوف من توقف نشاطهم الصناعى فى اللحظه التى يشعرون فيها بكساد هذه الصناعه وهذا مالا يمكن تحقيقه لولم يتوفر هذا النوع من المبانى المؤجره وكان المقدم على الصناعه ملزما باقامه هذه المبانى .

٥- أن انشاء المدن الصناعيه يمكن المسئولين من انشاء المصانع فى أنسب مواقعها optimum location الأمر الذى قد لا يتيسر تحقيقه فيما اذا انشئت هذه الصناعات فى المناطق الصناعيه القديمه مما يترتب عليه زيادة تفقه الانتاج وتدهور الصناعه وتفرقها بعيدا عن هذه المناطق بعد ذلك .

هذه هى أهم العوامل المبرره لانشاء المدن الصناعيه كوسيله للتصنيع وبصفه خاصه لتشجيع قيام الصناعات الصغيره والمتوسطه بجانب الصناعات الكبرى . وبالاضافه الى هذه العوامل فانه يمكن القول بصفه عامه انه يلزم لتشجيع التنميه الصناعيه بالاضافه الى ماسبق ذكره من حوافز مباشره تهيئه نوع آخر من الحوافز غير المباشرة ومن هذه الحوافز يمكن الاشاره الى مايأتى :-

١- قصر المشتروات على انتجه المصانع الجديده ويحسن أن يتم ذلك وفقا لتعاقدات تتم مقدما ولآجال طويله .

٢- تدبير وسائل التمويل اللازمه لقيام هذه الصناعات وفقا لشروط مناسبه

٣- اعفاؤها من الضرائب فى أولى مراحل الانشاء

٤- اعفاؤها من الضرائب الجمركيه على الخامات والمعدات المستورده وهكذا

تلك هى بعض النقاط الهامه التى سمح المجال بذكرها عن تصنيع الاقاليم المتخلفه وهو موضوع ذو

أهميه كبيره فى عمليه التنميه فى مثل هذه الاقاليم حيث يكون التصنيع عاده أولى الاهداف .

وهى كما هو واضح ليست سوى موجز مبسط لا يسمح الوقت بالدخول فى تفاصيله العميقه أما من يرغب فى مزيد من التفصيل فعليه فى ذلك بالمراجع المتخصصه فى هذا الموضوع .

* * * * * *

* * * * *

* * * *

ع / س

المراجع الهامة

أولا : باللغة العربية :

١ـ	ابراهيم حلمى عبد الرحمن	(دكتور)	التخطيط الاقليمى	مذكره ٤٦ معهد التخطيط القومى مايو ١٩٦١
٢ـ	أحمد المرشـــــدى	(دكتور)	المتابعه وتحسين اسلوب التخطيط	مذكره ٤٤٧ معهد التخطيط القومى يونيو ١٩٦٤
٣ـ	عز الدين همام أحمـــد	(دكتور)	التخطيط الاقليمى	العدد الثالث
٤ـ	عز الدين همام أحمـــد	(دكتور)	الكفايه الانتاجيه	وزارة الصناعـــــــه يوليو ١٩٦٣
٥ـ	محمد مبارك حجـــير	(دكتور)	التخطيط الاقتصادى	معهد الدراسات العربيـه العاليـــه ١٩٦٤ـ ١٩٦٥
٦ـ	محمد مبارك حجـــير	(دكتور)	محاضرات فى التخطيط القومى الشامل	مذكره رقم ٦٥٧ معهـــد التخطيط القومى مايو ـ يونيو ١٩٦٦
٧ـ	محمد محمود الامام	(دكتور)	التخطيط من أجل التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه	معهد الدراسات العربيـه العاليه ١٩٦٣
٨ـ	قانون الادارة المحليه		الجمهوريه العربيه المتحده	مارس ١٩٦١

ثانيا : باللغة الانجليزية :

1. Abd el Rahman I.H. The requirments for regional and national planning . memo 182 I.N.P. May 1962

2. Ahmed . E.D. Hammam , Regional Economic Planning memo 338 I.N.P. June 1963.

3. Higgins B. , Regional Integration & National Planning
memo 346 I.N.P. May 1962

4. Higgins B. " City and regional planning "
memo 347 I.N.P. June 1963

5. Isard W. " Methods of regional analysis , Massachusetts Institute of Technology New York 1960

6. Deif . N.A. " The system of follow up of the first five years economic plan "
memo 141 I.N.P. June 1963

7. F.A.O. Agricultural planning studies .
volume 3. 1963.